الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
المعهد العالي لإدارة الأعمال

HIGHER INSTITUTE OF BUSINESS ADMINISTRATION

تصميم نموذج مؤشرات الإنذار المبكر لتعثر العملاء وفق محددات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم9 وتطبيقه ضمن المصرفX

Designing an early warning indicator model for customer Default in accordance to International Financial Reporting Standard 9 parameters and application of the model within bank X

مشروع أعد لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال -الإدارة التنفيذية

توجه مالية

إعداد الطالبة

هيا داود المراغي

إشراف الدكتورة

منال موصلي

الدفعة الثامنة – 2020 م – 1441 هـ

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الدكتورة المشرفة منال موصللي على كل ما قدمته من توجيهات وإرشادات قيمة لإنجاز هذا العمل.

وأتوجه بخالص الشكر للسادة أعضاء لجنة التحكيم والمناقشة الأكارم.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى السيد مدير دائرة الرقابة على الائتمان، والسادة المدراء في البنك العربي – سورية على ما قدموه من دعم لإنجاز هذا العمل.

وأخيراً، أوجه شكري وتقديري إلى أساتذتي في المعهد العالي لإدارة الأعمال على جهودهم المبذولة التي كان لها الأثر الكبير في وصول البحث إلى هذه الصورة.

الباحثة

هيا المراغي

الإهداء

إلى من كانوا الداعم الأول في كل خطوات حياتي، إلى من منحوني القوة لمواجهة جميع العقبات، ولولا وجودهم لم أتمكن من إنجاز هذا البحث، والداي العزيزان.

إلى من كانوا خير سند، إخوتي هبة وأحمد.

إلى الذين لا تحلو الدنيا إلا بهم، أصدقائي الأعزاء.

الباحثة

هيا المراغي

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تقييم عمل دائرة الرقابة على الائتمان المتبعة حالياً في المصرف X، والعمل على تطويرها من خلال تصميم نموذج مؤشرات الإنذار المبكر لتعثر العملاء وفقاً لتعليمات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

لتصميم النموذج تم اختيار أهم المؤشرات التي تؤثر مباشرةً على مرحلة تصنيف العملاء، والمتمثلة بكلٍ من مؤشرات نوعية (مدى الالتزام بعمليات المعالجة، مدى توفر بيانات مالية حديثة ومدققة)؛ ومؤشرات كمية (أعمار المستحقات، درجة التصنيف الائتماني الداخلي).

بعد تصميم هذا النموذج، تم تطبيقه على عينة من عملاء المصرف للتأكد من فعاليته، حيث تم إجراء تقييم لدرجات المخاطر الناتجة عن تلك المؤشرات في النموذج المصمم من خلال ربط هذه المؤشرات مع بعضها البعض للحصول على درجة مخاطر نهائية. خلصت هذه الدراسة إلى فعالية نموذج الإنذار المبكر في التنبؤ المسبق بمخاطر العميل وتحسين مرحلة تصنيف العميل وبالتالي تجنب استيفاء خسائر ائتمانية متوقعة إضافية. اختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تطبيق هذا النموذج بأسرع وقت ممكن، من خلال إلزام المصرف الدوائر ذات الصلة باعتماده.

الكلمات المفتاحية: الرقابة على الائتمان– الخسائر الائتمانية المتوقعة – مؤشرات الإنذار المبكر – تصنيف العملاء.

Abstract

The current study aimed to evaluate the work of the credit control department currently in use in Bank X, and to work on developing it by designing an early warning indicators model to avoid clients' default in accordance with the instructions of Standard No. 9. To design the model, the most important indicators that directly affect the stage of classification of customers were chosen, represented by each of the qualitative indicators (extent of compliance with processing operations, availability of updated and audited financial data). And quantitative indicators (age of receivables, degree of internal credit rating). After designing this model, it was applied to a sample of the bank's clients to ensure its effectiveness. An assessment of the degrees of risk resulting from those indicators was made in the designed model by linking these indicators with each other to obtain a final risk score. This study concluded with the effectiveness of the early warning model in anticipating customer risks and improving the customer's classification stage, thus avoiding additional expected credit losses. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which is the necessity to implement this form as soon as possible, by obliging the relevant departments to adopt the bank.

Keywords: credit control – Early warning indicators – expected credit loss– classification of customers.

فهرس المحتويات:

فهرس الجداول:.....

فهرس الأشكال:.....

المقدمة:..... 1

مشكلة البحث:..... 1

أهمية البحث وأهدافه:..... 2

منهجية البحث:..... 3

مصادر البيانات:..... 3

خطوات إعداد البحث:..... 3

الفصل الأول: تقييم أعمال دائرة الرقابة على الائتمان في المصرف X..... 4

المبحث الأول: تقييم عمل الدائرة:..... 7

المبحث الثاني: تحليل SWOT:.....15

الفصل الثاني: تصميم نموذج مؤشرات الإنذار المبكر وتطبيقه:.....17

المبحث الأول: طريقة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتصنيف العملاء:.....17

المبحث الثاني: تصميم نموذج مؤشرات الإنذار المبكر:.....29

المبحث الثالث: تطبيق النموذج المصمم على عينة من العملاء:.....44

النتائج:.....61

التوصيات:.....61

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	المقابلات مع مدراء الدوائر المعنية	9
2	فترة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة	19
3	درجات التصنيف الائتماني الداخلي	21
4	معدلات الخسارة عند التعثر في حال عدم كفاية التحليل التاريخي	23
5	معدلات الخسارة عند التعثر في حال وجود التحليل التاريخي	23
6	مراحل تصنيف العملاء	24
7	معايير التصنيف الكمية	25
8	معايير الالتزام بعمليات الهيكلة أو الجدولة	28
9	مؤشرات الإنذار المبكر	34
10	انخفاض مراحل التصنيف تبعاً لانخفاض درجة التصنيف الائتماني الداخلي	35
11	سلم درجة مخاطر مؤشرات العميل النهائية	41
12	الحالة العملية الأولى	46
13	الحالة العملية الثانية	47
14	الحالة العملية الثالثة	48
15	بيانات العملاء الحالية قبل تطبيق النموذج	49

16	السيناريو الأول لتطبيق النموذج	51
17	السيناريو الثاني لتطبيق النموذج	55
18	المقارنة بين السيناريوهات المطبقة باستخدام النموذج	58

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	تسلسل عملية المنح	5
2	مؤشرات الإنذار المبكر	7
3	تحليل SWOT	16
4	الأبعاد التي يتضمنها نموذج التصنيف الائتماني الداخلي	20
5	أهم معايير التصنيف النوعية	27
6	التقاطع بين مؤشرات الإنذار المبكر والخسائر الائتمانية المتوقعة	30
7	خطوات تصميم نموذج مؤشرات الإنذار المبكر	32
8	مكونات نموذج مؤشرات الإنذار المبكر	33
9	تقاطعات المؤشرات الكمية	37
10	تقاطعات المؤشرات النوعية	39
11	درجة مخاطر مؤشرات العميل النهائية	42
12	أرصدة الخسائر الائتمانية المتوقعة المستوفاة بنهاية 2019/12/31	60

المقدمة:

يُعتبر منح التسهيلات الائتمانية من الأنشطة الهامة التي تقوم بها المصارف وأكثرها مخاطرة. بالمقابل، تعد هذه المخاطر من أقدم المخاطر التي تواجهها المصارف والتي تنتج عن احتمال عدم تسديد العملاء لالتزاماتهم اتجاه المصرف، وبالتالي استيفاء خسائر ائتمانية متوقعة إضافية، مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح.

ونظراً لازدياد المخاطر الائتمانية، ازداد الاهتمام في تطوير مهام وآليات عمل الجهات الرقابية لتجنب المخاطر الناتجة عن عمليات المنح الائتمانية قدر المستطاع. بالتالي، أصبح دور الرقابة على الائتمان ذو أهمية عالية في كل من متابعة مدى التزام الدوائر المعنية في منح الائتمان بالمحددات اللازمة للحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية، متابعة العملاء والتمكن من التنبؤ المسبق والإنذار بشكل سريع في حال ظهور مؤشرات تدل على احتمالية تعثر العملاء وتخلفهم عن السداد، الأمر الذي يساعد على تخفيض المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف نتيجة ذلك إلى حدودها الدنيا وتجنب استيفاء خسائر ائتمانية متوقعة إضافية.

تسعى المصارف باستمرار إلى تخفيض مخاطرها الائتمانية وتطوير الطرق المتبعة لتجنب تلك المخاطر. وبالتالي، جاءت هذه الدراسة لتصميم نموذج مؤشرات الإنذار المبكر لتعثر العملاء للمساهمة في تخفيض المخاطر الائتمانية وذلك وفق محددات المعيار رقم 9.

مشكلة البحث:

يتوجب على المصرف تحديد المخاطر الناجمة عن تعثر العملاء ومخاطر عدم التزامهم بالتسديد، ومن ثم قياسها ومتابعتها من قبل الأجهزة الرقابية وتقديم المعالجات اللازمة لها. ولتجنب هذه المخاطر يتوجب على دائرة الرقابة على الائتمان أن تقوم بدورها على أكمل وجه من خلال إرسال مؤشرات الإنذار المبكر المتعلقة بتلك المخاطر بشكل دوري ومستمر للدوائر المعنية.

يفتقر المصرف X لوجود نموذج يساعد على الإنذار المبكر لتعثر العملاء بشكل كفؤ وفعال، بالتالي جاء هذا البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

- هل تقوم دائرة الرقابة على الائتمان باتباع سبل وطرق كفؤة لضمان جودة محفظة التسهيلات الائتمانية؟
- هل تقوم دائرة الرقابة على الائتمان بتطبيق مؤشرات إنذار مبكر من شأنها تخفيض المخاطر الائتمانية؟
- هل يمكن تصميم نموذج مؤشرات إنذار مبكر؟
- ما مدى مساهمة نموذج مؤشرات الإنذار المبكر المصمم في رفع كفاءة متابعة العملاء لتجنب تعثرهم؟

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية هذا البحث من خلال تصميم نموذج يساعد المصرف X على الإنذار المبكر لتعثر العملاء وتحديد المؤشرات السلبية التي تؤدي إلى انخفاض مرحلة تصنيف العملاء وفق محددات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، لغاية تخفيض المخاطر الائتمانية الناجمة عن ذلك.

بالتالي، يهدف هذا البحث إلى:

- معرفة مدى كفاءة دائرة الرقابة على الائتمان في متابعة الملفات الائتمانية؛
- معرفة فيما إذا كانت دائرة الرقابة على الائتمان تطبق مؤشرات إنذار مبكر لتخفيض المخاطر الائتمانية؛
- تحديد خطوات تصميم نموذج الإنذار المبكر لتعثر العملاء في المصرف X؛
- تحديد مدى مساهمة نموذج الإنذار المبكر المصمم في المصرف X في رفع كفاءة متابعة العملاء وتجنب تعثرهم.

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة منهج الوصف التحليلي من خلال استعراض أعمال دائرة الرقابة على الائتمان في المصرف X ودورها في تخفيض مخاطر تعثر العملاء، ومن ثم تحليل المعطيات لتصميم نموذج مؤشرات الإنذار المبكر.

مصادر البيانات:

تم جمع البيانات من خلال كلٍ من إجراء المقابلات الشفهية مع مدير دائرة الرقابة على الائتمان ومدراء الدوائر المعنيين (الائتمان وقطاع الأعمال)، والاطلاع على دليل السياسات والإجراءات الخاص بدائرة الرقابة على الائتمان في المصرف X.

خطوات إعداد البحث:

- استعراض آلية عمل دائرة الرقابة على الائتمان والمحددات التي تتبعها ومن ثم تقييم آلية عمل هذه الدائرة؛
- استعراض مقترح لتطوير عمل دائرة الرقابة على الائتمان وزيادة فعاليتها من خلال تصميم نموذج إنذار مبكر،
- تطبيق النموذج المصمم للتأكد من فعاليته.

الفصل الأول: تقييم أعمال دائرة الرقابة على الائتمان في المصرف X

➢ لمحة عن دائرة الرقابة على الائتمان وأهم وظائفها لدى المصرف X:

قبل تقييم عمل الدائرة لابد من عرض لمحة عن دائرة الرقابة على الائتمان وأهم وظائفها في المصرف X.

يتمحور عمل دائرة الرقابة على الائتمان في المصرف X حول محاولة تخفيض المخاطر الائتمانية، ومتابعة عمل كل من دائرة الائتمان وقطاع الأعمال للتأكد من تطبيق قرارات مصرف سورية المركزي وتعليماته من جهة، والالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية من جهة أخرى دون أي انحرافات تجنباً لمخالفة المصرف في حال عدم الالتزام بتلك التعليمات الرقابية.

تتمثل الوظيفة الأساسية لدائرة الرقابة على الائتمان في تحسين جودة محفظة التسهيلات الائتمانية وذلك عن طريق مراقبة التَقيد بالسياسات الائتمانية عند المنح، مراقبة التزام العملاء بمواعيد التسديد، مراجعة قرارات منح التسهيلات للتأكد من التقيَد بالسياسات وحدود الصلاحيات الممنوحة للجان التسهيلات المسؤولة عن المنح وتوثيق التسهيلات الائتمانية. إضافة إلى ما سبق تقوم دائرة الرقابة على الائتمان في المصرف x بمراقبة التقيَد بشروط الموافقات الائتمانية والتأكد من اكتمال جميع المستندات المطلوبة بموجب هذه الموافقات كتوقيع العقود والتأكد من تدقيقها من قبل الدائرة القانونية قبل السماح للعميل باستخدامها، إضافةً للتأكد من استخدام التسهيلات في الغايات التي مُنحت من أجلها، لذا يجب أن يكون القرار الائتماني مدروس بشكل متكامل من قبل لجنة التسهيلات الائتمانية ومُراجع من قبل الجهات الرقابية وإدارة المخاطر للتأكد من الالتزام بالتعليمات الرقابية، وكذلك للتحوط من المخاطر المحتملة التي قد تترتب على المصرف نتيجة عملية المنح.

يوضح الشكل أدناه تسلسل عملية المنح الائتماني في المصرف X:

الشكل رقم (1): تسلسل عملية المنح

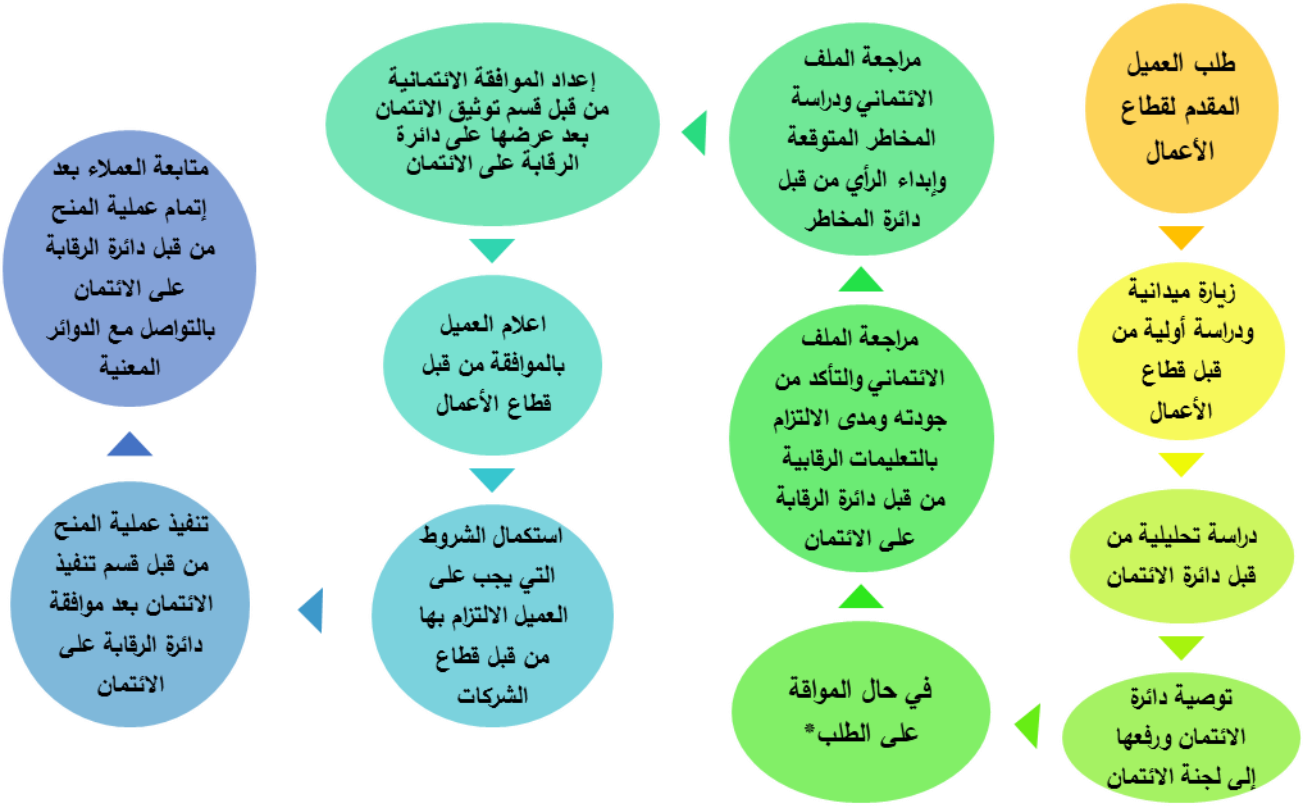

*في حال رفض الطلب تتوقف الاجراءات ويتم إخبار العميل بالرفض.

(إعداد الباحثة –بناءً على السياسات والإجراءات المتبعة في المصرف)

يبين الشكل أعلاه أن الإجراءات المتعبة من قبل دائرة الرقابة على الائتمان كافية إلى حدٍ ما، حيث يشمل دور الدائرة جميع المراحل قبل وأثناء وبعد عملية المنح، لضمان سلامة وجودة عملية المنح.

ونظراً لأن دور الدائرة يمتد إلى ما بعد إتمام عملية المنح يمكن القول أن تصميم نموذج مؤشرات الإنذار المبكر سيزيد كفاءة الدائرة في عملية تتبع العملاء بعد منح التسهيلات الائتمانية من خلال إرسال المؤشرات السلبية للدوائر المعنية ليتم التواصل مع العملاء ومعالجتها.

كما تقوم دائرة الرقابة على الائتمان بمجموعة أخرى من الوظائف، حيث تم التركيز على أهم هذه الوظائف ذات الصلة في تصميم النموذج كمايلي:

- مراقبة أداء محفظة التسهيلات الائتمانية؛
- مراقبة حركة الحسابات وبيان مدى تناسبها مع حجم وطبيعة التسهيلات الممنوحة؛
- التأكد من تسديد أقساط القروض والفوائد في مواعيدها؛
- مراقبة الحسابات ولا سيما المؤشرات السلبية لها مثل (ضعف الحركة، الشيكات المرتجعة، عدد أيام المستحقات)؛
- متابعة تجديد التسهيلات في تواريخ الاستحقاق المحددة بالتنسيق مع مسؤولي العلاقات، ومراقبة كشف التسهيلات التي استحقت ولم تجدد مع إعداد التقارير عن الحسابات التي تأخر تجديدها.
- احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل دوري على كامل المحفظة، ومتابعة مؤشرات الإنذار المبكر وإعلام الدوائر المعنية بها وذلك تجنباً لانخفاض مرحلة تصنيف العملاء.

تُعد متابعة مؤشرات الإنذار المبكر من أهم أعمال دائرة الرقابة على الائتمان، حيث يقصد بالإنذار المبكر تتبع جميع العوامل المؤدية إلى انخفاض مرحلة تصنيف العميل والإنذار بها لتجنب حدوث ذلك، وبالتالي تجنب استيفاء خسائر ائتمانية متوقعة إضافية، لذا يجب تتبع العملاء بشكل دقيق ومستمر بهدف تخفيض مخاطر عدم قدرة العملاء على السداد.

تتبع دائرة الرقابة على الائتمان في المصرف X عدة مؤشرات للإنذار المبكر بما يتوافق مع متطلبات المعيار رقم 9 (IFRS9)، يبين الشكل رقم (2) هذه المؤشرات.

الشكل رقم (2): مؤشرات الإنذار المبكر

(إعداد الباحثة – بالاعتماد على تعليمات المعيار رقم 9)

يتم تزويد قطاع الأعمال ودائرة الائتمان بتقارير دورية تتضمن المؤشرات المذكورة في الشكل أعلاه، حيث يتم إعداد تقرير بشكل يدوي لكل مؤشر ليتم التواصل مع العملاء ومعالجة المؤشرات السلبية قبل انخفاض مرحلة التصنيف.

المبحث الأول: تقييم عمل الدائرة:

لتقييم عمل الدائرة تم إجراء مقابلات مع مدراء الدوائر المعنية التي ترتبط أعمالها مع أعمال دائرة الرقابة على الائتمان بهدف الحصول على معلومات مفصلة حول دور هذه الدائرة في الحد من

مخاطر تعثر العملاء ومدى فعالية دورها الرقابي على أعمال الدوائر المعنية، ليتم في نهاية هذه المقابلات تحديد نقاط القوة والضعف والصعوبات التي تعيق عمل الدائرة بالإضافة إلى معرفة رأي المدراء في أهمية تصميم نموذج لمؤشرات الإنذار المبكر.

تم التواصل مع ثلاثة مدراء (مدير الائتمان، مدير قطاع الأعمال، مدير الرقابة على الائتمان) عبر البريد الإلكتروني لإرسال قائمة مؤلفة من سبعة أسئلة قبل المقابلة بيومي عمل، ونظراً لسرية الموضوع لم يتم التصريح بأسماء المدراء.

وعند إجراء المقابلات، كانت الإجابات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): المقابلات مع مدراء الدوائر المعنية

السؤال:	مدير الائتمان	مدير قطاع الأعمال	مدير الرقابة على الائتمان
1- هل تقوم دائرة الرقابة على الائتمان في تأدية دورها بشأن مراقبة التزام دائرة الائتمان وقطاع الأعمال بقرارات وتشريعات مصرف سورية المركزي وتطبيقها دون أي انحراف؟ يرجى توضيح ذلك.	نعم.. تقوم بتأدية دورها، حيث أن كل المعالجات والأعمال وطلبات منح التسهيلات التي يستقطبها قطاع الأعمال ويقوم بدراستها وتحليلها قسم الائتمان يتم عرضها على دائرة الرقابة على الائتمان، لبيان مدى اتساقها مع التعليمات الرقابية، وفي حال وجود انحرافات عن هذه التعليمات تقوم الدائرة بإيقافها وتعديلها بالشكل المناسب.	نعم.. تقوم بتأدية دورها، حيث أن أي قرار تتخذه لجان الائتمان في المصرف وأي عملية يقوم بها قطاع الأعمال يتم عرضها على دائرة الرقابة، حيث تتأكد الدائرة من توافق هذه القرارات والعمليات مع التعليمات الرقابية، وعليه يمكن لدائرة الرقابة على الائتمان إيقاف أي إجراء متخذ من قبل لجان التسهيلات يخالف التعليمات الرقابية.	نعم.. تقوم الدائرة بتأدية دورها، وذلك من خلال القيام بأعمالها وفق السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل المصرف بأكمل وجه، متابعة أعمال الدوائر المعنية بشكل دائم ودوري، الاهتمام بتفاصيل الأعمال، إضافةً إلى تحليل التقارير الصادرة من الدوائر المعنية والتي تبين مدى التزام تلك الدوائر بتطبيق التعليمات الرقابية، وفي حال الانحراف التوجيه للتصويب بشكل فوري.
بناءً على الإجابات المرفقة أعلاه تبين إجماع المدراء الثلاثة على أن دائرة الرقابة على الائتمان تؤدي دورها بشكل فعال في مراقبة التزام الدوائر المعنية بالتعليمات الرقابية الصادرة عن مصرف سورية المركزي والمتعلقة بالسياسات الإجراءات الداخلية. بالتالي، يمكن القول بأن الدائرة تقوم بدورها بشكل فعال وهذا ما يؤكد الدور الهام للدائرة في تخفيض مخاطر حصول مخالفات أو انحرافات نتيجة عدم الالتزام بهذه التعليمات.			
2- هل تقوم دائرة الرقابة على الائتمان باتباع جميع الإجراءات اللازمة لتخفيض مخاطر الائتمان الناجمة عن تعثر العملاء؟ يرجى توضيح ذلك.	نعم، حيث أن هناك دورين أساسيين للدائرة: 1- المتابعة المستمرة للمتطلبات الموضوعة ضمن الملف الائتماني مثل: (تزويدنا ببيانات مالية مدققة للعملاء، تزويدنا بسندات رهن تغطي نسبة معينة من التسهيلات الممنوحة، تزويدنا بفواتير تثبت نشاط العميل)، حيث يتم تذكيرنا بها من قبل دائرة الرقابة	تقوم بشكل جزئي، حيث يوجد تداخل هنا بين عمل دائرة الرقابة على الائتمان وبين عمل قطاع الأعمال ودائرة الائتمان، لكن الدائرة ترسل لنا مؤشرات المخاطر المحتملة للحسابات على سبيل المثال (عدم توفر بيانات مالية، تأخر العملاء عن سداد مستحقاتهم، عدم التزام العملاء بالشروط المحددة	نعم، حيث أن متابعة الدوائر ذات العلاقة وضمان اتباع السياسات والإجراءات المعتمدة والتعليمات الرقابية بشكل تفصيلي ولكل عميل على حدى بموجب مؤشرات الإنذار المبكر كفيل بتخفيض مخاطر تعثر العملاء للحد الأدنى، آخذاً بالاعتبار احتمالات التعثر المتعلقة بظروف العميل الخاصة

	بشكل مستمر. 2- الإنذار المسبق بأن العميل قد اقترب من التعثر، حيث يتم إنذارنا في معظم الأحيان في الوقت المناسب.	سواء شروط التسهيلات أو شروط عمليات المعالجة، وغيره)، وهذا مهم بالنسبة لنا لنتمكن من معرفة الانحرافات الحاصلة ومتابعة العملاء لتصحيحها.	أو الظروف الاقتصادية العامة المحيطة.
بناءً على الإجابات المرفقة أعلاه تبين أن المدراء الثلاثة متوافقين بالرأي حيث أجمع المدراء على أن الدائرة تقوم بإرسال تقرير إنذار مبكر يساهم في تخفيض مخاطر الائتمان الناجمة عن تعثر العملاء بشكل كافٍ إلى حدٍ ما. بالتالي يمكن القول أن الدائرة تقوم بتلك الإجراءات فعلاً لكنها بحاجة إلى مزيد من التطوير لتتم المتابعة بشكل أفضل وأسرع وأكثر دقة لتخفيض المخاطر الناتجة عن عدم السداد، كما سيتم توضيحه لاحقاً في النموذج.			
3- هل يوجد تعارض بين عمل دائرة الرقابة على الائتمان وعمل دائرة الائتمان وقطاع الأعمال؟[1] يرجى توضيح ذلك.	لا يوجد أي تعارض حيث أن الهدف النهائي للدائرتين واحد، فالدائرتان تسعيان إلى عدم استيفاء خسائر ائتمانية إضافية، إضافةً إلى أن دائرة الرقابة على الائتمان تُعطي مؤشرات نوعية لتجعل دائرة الائتمان تحافظ على نوعية العميل الجيدة وبالتالي الإنذار المبكر هام بالنسبة لنا ويمكننا من متابعة العملاء بشكل أكثر دقة.	لا يوجد تعارض بين عمل الدائرتين، فإن الدائرتين يهدفان إلى أن تكون المحفظة الائتمانية بأعلى جودة ممكنة وأن تولد أرباح جيدة.	من الممكن أن يكون جوابي على السؤال مزدوج، بمعنى أن التعارض موجود في صلب طريقة العمل الفعلية على أرض الواقع ووجهات النظر والرأي لكل حالة بشكل فردي. إلا أنه بشكل عام لا يوجد تعارض بين عمل الدوائر المذكورة ودائرة الرقابة من حيث أن كافة الجهات تسعى لمصلحة المصرف النهائية في

[1] بالنسبة لمدير الائتمان كان السؤال على الشكل التالي: هل يوجد تعارض بين عمل دائرة الرقابة على الائتمان وعمل دائرة الائتمان

بالنسبة لمدير قطاع الأعمال كان السؤال على الشكل التالي: هل يوجد تعارض بين عمل دائرة الرقابة على الائتمان وعمل قطاع الأعمال؟

بالنسبة لمدير الرقابة على الائتمان كان السؤال على الشكل التالي: هل يوجد تعرض بين عمل دائرة الرقابة على الائتمان وعمل دائرة الائتمان وقطاع الأعمال؟

			تعظيم الربح، تخفيض الخسارة، تقليل حالات التعثر وبالتالي الحفاظ على أعلى جودة ممكنة لمحفظة التسهيلات الائتمانية، الأمر المشترك كهدف لكافة الدوائر المذكورة.
بناءً على الإجابات المرفقة أعلاه تبين أن المدراء الثلاثة متوافقين بالرأي، على الرغم من تحفظ مدير الرقابة على الائتمان على وجود بعض التعارضات غير الجوهرية في طريقة العمل، حيث تسعى الدوائر الثلاث إلى الحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية. بالتالي يمكن القول أنه لا يوجد تعارض بين أعمال الدوائر، ولكن يوجد اختلاف في وجهات النظر وطريقة العمل حيث تحتاج دائرة الرقابة إلى وقت ليتم تدقيق ومراجعة كافة المراحل والعمليات التي تقوم بها الدوائر المعنية وقد يؤدي ذلك إلى بعض المشاكل نتيجة التأخير في بعض الأحيان.			
4-إن من مهام دائرة الرقابة على الائتمان مراجعة وتدقيق الملف الائتماني وعمليات منح التسهيلات بكافة مراحلها، هل يوجد خطوات إضافية تحتاجها الدائرة لضمان جودة الملف الائتماني؟ يرجى توضيح ذلك.	من وجهة نظري لا تحتاج دائرة الرقابة إلى خطوات إضافية، حيث أن مهام الرقابة لها علاقة بجودة الملف الائتماني وجودة القرار الائتماني، فعندما يصل الملف الائتماني إلى دائرة الرقابة على الائتمان تقوم الدائرة بدراسته بشكل متكامل لمعرفة فيما إذا كان هذا الملف يتفق مع سياسات المصرف ومع تعليمات مصرف سورية المركزي، حيث أن دور دائرة الرقابة واضح بشكل كبير في التنبيه في حال وجود تفصيل مهم ضمن الملف يؤثر على سلامة المصرف. كما أن الذي تقوم به الدائرة من متابعة الملفات جيد جداً، حيث يتم إرسال المتابعات والمؤشرات بالوقت المناسب، ولكن أرى أن الدائرة تحتاج إلى مزيد من المواكبة حيث أنه في بعض الأحيان يحصل تأخير في تدقيق الموافقات ومذكرات المنح مما يعيق	لا أرى أن هناك خطوات إضافية تحتاجها الدائرة لضمان جودة الملف على اعتبار أن هناك قرار من مصرف سورية المركزي يحدد محتويات الملف الائتماني "القرار رقم 95" " وهو منهجنا الأساسي في هذا الإجراء المتعلق بعمليات المنح والبيانات المطلوب توافرها في الملف الائتماني مما يمكننا من إجراء الدراسة بشكل أفضل للمحافظة على جودة الملف.	نعم، إن المتابعة الحالية تضمن التخفيض قدر الإمكان من حالات التعثر، لكن من الممكن للدائرة التوسع في عملياتها وذلك بالدخول بتفاصيل التحليل الائتماني والمالي للعميل، ومتابعة الأمور المتعلقة بالضمانات بشكل أكثر شمولاً، ضماناً لسلامة المنح الائتمانية.

	تنفيذ عمليات المنح بشكل أسرع.		
بناءً على الإجابات المرفقة أعلاه تبين أن هناك اختلاف بين آراء المدراء الثلاثة حيث أجمع مديري الائتمان وقطاع الأعمال أن دائرة الرقابة لا تحتاج إلى خطوات إضافية، بينما عارض مدير الرقابة ذلك حيث يرى أنه يجب تطوير الطريقة الحالية المتبعة في تدقيق الملف الائتماني، وذلك من خلال العمل على تدريب موظفي الرقابة على التحليل المالي والائتماني ليتم متابعة الملفات وتدقيقها بشكل أكثر فاعلية. وبالتالي يمكن القول أن وجهة نظر مدير دائرة الرقابة صحيحة، حيث أنه من المفيد جداً معرفة موظفي الرقابة بطرق وأساليب التحليل، خصوصاً أن درجة التصنيف الائتماني الداخلي الخاصة بالعميل تقوم على دراسة البيانات المالية المقدمة من قبله، وعليه فإن مراجعة هذا التحليل تساعد في الحصول على نتائج أكثر دقة.		
5- تستخدم دائرة الرقابة على الائتمان مؤشرات إنذار مبكر لتنبيه الدوائر المعنية باحتمالية انخفاض مرحلة تصنيف العملاء، ما مدى كفاءة الدائرة في استخدام تلك المؤشرات لتجنب المخاطر الناجمة عن انخفاض مرحلة التصنيف؟	إن استخدام دائرة الرقابة لمؤشرات الإنذار المبكر هام جداً، حيث يتم تنبيهنا إلى ضرورة متابعة العملاء بأسرع وقت لتجنب تعثرهم وانخفاض مرحلة تصنيفهم، من وجهة نظري ماتقوم به الدائرة بهذا الخصوص جيد، لكنها بحاجة إلى تطوير الأسلوب المتبع وإنجاز التقرير المتعلق بمؤشرات الإنذار المبكر بشكل أسرع مما يعطينا وقت أكبر لمتابعة العملاء ومعالجة المؤشرات السلبية الخاصة بهم.	تستخدم الدائرة مؤشرات إنذار مبكر، ولكن لا أرى أنها تستخدمها بالكفاءة المطلوبة، حيث يجب أن يكون ذلك بشكل دائم ومستمر، فالمشكلة التي تواجهنا تتمثل بعدم تزويدنا بهذه التقارير بشكل دائم، وإذا تم تزويدنا بها يكون الوقت غالباً غير كافٍ، برأيي أن هذا الإجراء يجب أن يكون دائم ومستمر وبأوقات محددة حيث يجب تزويدنا بتقرير قبل نهاية كل شهر ب10-15 يوم يوضح لنا حالة العملاء والمؤشرات التي تؤدي إلى انخفاض مرحلة تصنيفهم، مما يعزز دور الدائرة في تجنب الخطر قبل وقوعه وليس بعده.	تقوم دائرة الرقابة بالمتابعة الحثيثة الدورية والمستمرة مع مدراء العلاقة والدوائر ذات الصلة لأوضاع العملاء، وتقوم بمراقبة العديد من المؤشرات الكمية والنوعية للوقوف على حالة العملاء والتنبيه المبكر في حال ظهور أي مؤشر سلبي، ويقوم موظفي الدائرة بمهامهم بالتوافق مع السياسات والإجراءات الداخلية وكما هو مطلوب منهم وفق برنامج زمني وتراتبي محدد من قبلي (مدير الدائرة). إن القيام بمتابعة أوضاع العملاء بشكل مستمر ودوري كفيل بتجنب تعثر العميل في حال نجاح مدراء العلاقة في التواصل معه وتلبية المتطلبات الائتمانية المطلوبة منه. إن عمل الدائرة بالشكل السابق يمثل تحدٍ كبير

			بحكم وجوب المتابعة اليدوية لأغلب المؤشرات (بمساعدة التقارير الرقابية المعدّة سابقاً)، ومع ذلك فإن كفاءة الدائرة مرتبطة بمدى كفاءة موظفي الدائرة والتزامهم بالسياسات والإجراءات الخاصة بالدائرة. أخيراً، وضمن المصرف X أرى أن دائرة الرقابة على الائتمان تقوم بعمل جيد جداً بشكل عام، وبشكل خاص في متابعة مؤشرات العملاء تجنباً لتعثرهم
بناءً على الإجابات المرفقة أعلاه تبين أن هناك اختلاف بين آراء المدراء الثلاثة حيث يرى مدير الائتمان أن دائرة الرقابة تقوم بهذه المهمة بشكل جيد لكنها بحاجة إلى مزيد من التطوير، بينما يرى مدير قطاع الأعمال أن دائرة الرقابة لا تقوم بهذه المهمة بالكفاءة المطلوبة، أما مدير الرقابة على الائتمان فهو يرى أن الدائرة تقوم باستخدام مؤشرات الإنذار المبكر بشكل جيد جداً. وبالتالي يمكن القول أن دائرة الرقابة تقوم بعمل جيد نسبياً في استخدام مؤشرات الإنذار المبكر، لكنها تحتاج إلى تطوير الأساليب المتبعة للحصول على النتائج المطلوبة في الأوقات المحددة.			
6- ما هو رأيك في تصميم نموذج لمؤشرات الإنذار المبكر بحيث يتم ربط عدة مؤشرات مع بعضها البعض مما يساعد على تحديد درجة مخاطر مؤشرات العميل بشكل أكثر دقة؟	بالتأكيد أنا موافق على تصميم النموذج، فكما ذكرت سابقاً نحن بحاجة إلى سرعة أكبر في تقديم هذا التقرير.	بالتأكيد أنا موافق على تصميم هذا النموذج.	بالتأكيد، إن أتمتة العمليات تساعد دوماً في تطوير أي عمل، خصوصاً الأعمال التي يتم متابعتها بشكل دوري ومستمر، الأمر الذي ينطبق على عملية متابعة المؤشرات السلبية على العملاء تجنباً للتعثر، لكن يجب الوقوف بشكل جدي على حجم المساهمة المأمولة من النظام المذكور وهل سيكون عبء أم مساعد فعلاً في عملية المتابعة،

			وبالتالي الإلمام بكافة الجوانب لتصميم نظام متكامل يكون دعم لعملية المتابعة المستمرة للعملاء.
بناءً على الإجابات المرفقة أعلاه تبين أن المدراء الثلاثة متوافقين بالرأي، حيث أجمع المدراء على أهمية تصميم هذا النموذج لما له من فائدة مرجوة تساعد في الحصول على النتائج بشكل أسرع. بالتالي يمكن القول أنه من المفيد تصميم هذا النموذج مما يوفر جهد ووقت على موظفي دائرة الرقابة، ومما يعطي نتائج أكثر دقة.			
7–من وجهة نظرك، ماهي المؤشرات التي يجب أن تتوفر ضمن نظام مؤشرات الإنذار المبكر؟	يجب أن يتضمن النموذج مؤشرات نوعية وأخرى كمية مثل: – عدد أيام التأخر عن السداد. – الالتزام بعمليات المعالجة (الهيكلة والجدولة) – مدى توفر البيانات المالية. – الضمانات.	يجب أن يتضمن النموذج مؤشرات نوعية مثل: – عدد مرات عمليات المعالجة (الهيكلة والجدولة). – حالة الالتزام بعمليات المعالجة. – مدى توفر البيانات المالية. – رأي مسؤول العلاقة في حالة العميل. مؤشرات كمية مثل: – عدد أيام تأخر العميل عن السداد.	يجب أن يتضمن النموذج على الأقل مؤشرات نوعية وكمية بحيث يتم تفريغ المعلومات ضمن النموذج بشكل سهل وبسيط لاستيفاء الفائدة المرجوّة من النموذج. يعتبر عمر المستحقات من أهم المؤشرات الكمية المطلوب توفرها، في حين أن مراقبة الالتزام بعمليات المعالجة تعد من أهم المؤشرات النوعية.
بناءً على الإجابات المرفقة أعلاه تبين أن المدراء الثلاثة متوافقين بالرأي بأن أعمار المستحقات من أهم المؤشرات التي يجب توفرها، ًوكذلك الالتزام بعمليات المعالجة. بالإضافة إلى أنه من المؤشرات الهامة التي يجب أن يتضمنها هذا النموذج: درجة التصنيف الائتماني الداخلي، مدى توفر البيانات المالية الحديثة والمدققة.			

المبحث الثاني: تحليل SWOT:

بناءً على الأجوبة المرفقة أعلاه ومناقشتها، تم إجراء تحليل SWOT لآلية عمل الدائرة، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (3) تحليل SWOT

SWOT ANALYSIS

S

- قيام الدائرة بالمهام المتعلقة بمراقبة التزام الدوائر المعنية بالتعليمات الرقابية بشكل جيد جداً.
- تخفيض مخاطر تعثر العملاء وتخلفهم عن السداد من خلال استخدام مؤشرات الإنذار المبكر بالطريقة الحالية بشكل فعال نسبياً.

W

- عدم إنجاز العمليات المتعلقة بتدقيق الملف الائتماني بالسرعة المطلوبة.

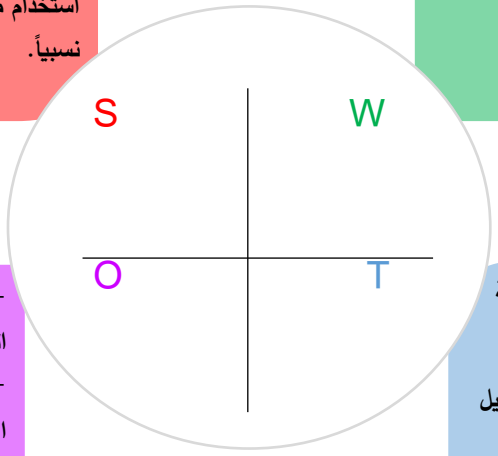

O

- تصميم نموذج إنذار مبكر يساعد على التنبؤ باحتمالية تعثر العملاء بشكل مسبق وفعال.
- توسيع أعمال الدائرة من خلال الدخول بعمليات التحليل الائتماني.
- محاولة إيجاد طرق جديدة لمتابعة الضمانات المقدمة من قبل العملاء بشكل مستمر وفعال.

T

- عدم وجود نموذج إنذار مبكر يساعد على التنبؤ باحتمالية تعثر العملاء بشكل مسبق وفعال.
- عدم توسيع أعمال الدائرة من خلال الدخول بعمليات التحليل الائتماني.
- عدم متابعة الضمانات بشكلٍ كافٍ.

الفصل الثاني: تصميم نموذج مؤشرات الإنذار المبكر وتطبيقه:

قبل شرح خطوات تصميم النموذج و تطبيقه على عينة من العملاء، ونظراً للارتباط الوثيق بين مؤشرات الإنذار المبكر وانخفاض مرحلة تصنيف العملاء وحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة المستوفاة، لا بد من عرض شرح موجز لآلية العمل المتبعة من قبل الدائرة حالياً في المصرف X في احتساب الخسائر الائتمانية من خلال عرض معادلة احتسابها مع شرح مبسط لمكوناتها، ومن ثم عرض مراحل تصنيف العملاء والمحددات التي تحدد كيفية انتقالهم ضمن هذه المراحل، إضافةً إلى معايير الالتزام بعمليات المعالجة وذلك وفقاً لما ورد في تعليمات المعيار الدولي رقم 9 "IFRS9".

المبحث الأول: طريقة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتصنيف العملاء:

تعمل دائرة الرقابة على الائتمان في المصرف X وفقاً لتعليمات وقرارات مصرف سورية المركزي، وتبعاً لتعليمات معيار التقارير المالية الدولي رقم9.حيث يقوم المصرف باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل ربعي وباستخدام طريقة الوسطي المرجح الناتج عن افتراض عدة سيناريوهات.

وتقوم دائرة الرقابة على الائتمان باحتساب الخسائر الائتمانية وفقاً لهذه السيناريوهات الموضوعة بناءً على تعليمات مصرف سورية المركزي الواردة في القرار رقم 4/م.ن لعام 2019.

تم وضع هذه السيناريوهات من قبل الإدارة المختصة بما ينسجم مع سياسات واجراءات المصرف وبالتعاون مع خبراء في مجال المخاطر والأنشطة الاقتصادية وتحليل السيناريوهات، للتأكد من أن السيناريوهات المحتملة تشمل أكثر العناصر تأثيراً على المخاطر الائتمانية وقدرة المصرف على التحصيل.

وتبعاً لتعليمات المعيار رقم 9 يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المقابلة لانخفاض قيمة الأصول والالتزامات المالية وفقاً لمنهجية معدل الخسارة التاريخية المرتكزة على معاملي احتمال التعثر (PD) والخسارة عند التعثر (LGD)، وفق المعادلة التالية:

$$ECL = EAD * LGD * PD$$

حيث أن:

ECL: الخسائر الائتمانية المتوقعة.

EAD: التعرض الائتماني لحظة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

LGD: معدل الخسارة الائتمانية (نسبة الاقتطاع من الضمانات المقبولة)

PD: احتمال التعثر (معدل التعثر بناءً على معدلات التعثر التاريخية لكل مصرف مربوطة بدرجات التصنيف الائتماني الداخلي).

يتم الاحتساب باستخدام هذ المعادلة للعملاء المصنفين ضمن المرحلة الثالثة، حيث يعتبر كامل التعرض مستحق التسديد ككتلة واحدة، بينما التعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية تحتسب باستخدام طريقة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة.

حدد القرار رقم 4/م.ن- المعيار رقم 9 فترة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (2): فترة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

ECL	Stage 1	Stage 2	Stage 3
فترة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة	12 شهر	كامل عمر القرض	كامل عمر القرض

(إعداد الباحثة بناءً على تعليمات المعيار رقم 9 /IFRS9)

نلاحظ وجود عاملين أساسيين ضمن معادلة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وهما احتمال التعثر(PD) والخسارة عند التعثر (LGD) ولدائرة الرقابة على الائتمان دور هام في تتبع هذين العاملين وذلك بسبب مايلي:

- ✓ **ارتباط احتمال التعثر(PD) بزيادة الخسائر الائتمانية:**

يتعلق هذا العامل بالبيانات المالية المقدمة من قبل العميل التي يتم دراستها من قبل قسم تحليل الائتمان وفقاً لنموذج التصنيف الائتماني الداخلي الخاص بالمصرف، حيث تناول القرار رقم4/م.ن أحكام تتعلق بالتصنيف الائتماني الداخلي في المادة 6 منه البند 6-1 "يتوجب على المصارف أن تصمم وتضع موضع التنفيذ نظاماً داخلياً لتصنيف مخاطر الائتمان"

وبالنسبة للمصرف محل الدراسة، تم تصميم نموذج تصنيف ائتماني داخلي بالاعتماد على منهجية تصنيف المخاطر الائتمانية التي وضعت وفقاً لدليل عمل تم إعداده بناءً على مراجع معتمدة من قبل شركة Moody's وبما يتناسب وينسجم مع متطلبات السوق السورية، وتزامناً مع الالتزام بتعليمات القرار رقم 4 (IFRS9).

يقوم هذا النموذج على ثلاثة أبعاد رئيسية[2] على الشكل التالي:

[2] تم الإكتفاء بذكر عنصرين ضمن كل بُعد حفاظاً على السرية المصرفية

الشكل رقم (4): الأبعاد التي يتضمنها نموذج التصنيف الائتماني الداخلي

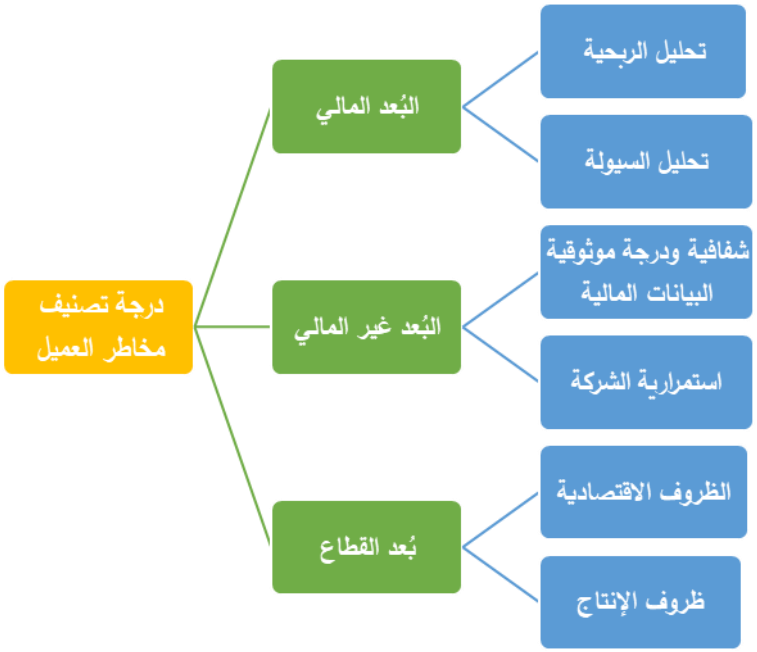

(إعداد الباحثة – بناءً على منهجية تصنيف مخاطر الائتمان لدى المصرف)

لكل بُعد في الشكل أعلاه درجة تثقيل معينة حيث يتم تجميع نتائج الخصائص المثقلة بأوزان مدروسة ومحددة ليتم الوصول إلى الدرجة النهائية لمخاطر كل عميل ووصفها، حيث يتكون نظام التصنيف الائتماني الداخلي المبني على أساس مخاطر تعثر العميل من سبع درجات للتعرضات الائتمانية غير المتعثرة و3 درجات للتعرضات الائتمانية المتعثرة ويتم تعريف الدرجات بناءً على معايير واضحة وموثقة بحيث تعكس مايلي:

الجدول رقم (3): درجات التصنيف الائتماني الداخلي

الدرجة	مستوى الجودة الائتمانية
الأولى + الثانية	مرتفع
الثالثة + الرابعة	متوسط
الخامسة + السادسة + السابعة	منخفض
الثامنة + التاسعة + العاشرة	متعثر

(إعداد الباحثة – بناءً على منهجية تصنيف مخاطر الائتمان لدى المصرفX)

حيث يتم ربط كل درجة من درجات التصنيف الائتماني الداخلي بمعدل احتمال تعثر(PD) مقابل لها، تم احتساب معدلات التعثر بناءً على دراسات تاريخية لسبع سنوات سابقة وفقاً لبيانات العملاء المتوفرة ومن ثم يتم تحديث هذه الدراسات بشكل مستمر، وكلما انخفض التصنيف الائتماني الداخلي ارتفع احتمال التعثر وزادت نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تتابع دائرة الرقابة على الائتمان تحديث التصنيف الائتماني الداخلي لكافة العملاء والتعرضات الائتمانية التي يجب أن تتم على أساس سنوي على الأقل، بينما يتم مراجعة التصنيف الائتماني للتعرضات ذات المخاطر المرتفعة بشكل أكثر دورية، ويتم تزويدنا بقائمة تتضمن التصنيف الائتماني الداخلي لكافة العملاء من قبل دائرة الائتمان بشكل ربعي لمعرفة التغيرات الجديدة التي طرأت لاستخدامها في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

نظراً لأهمية عامل احتمال التعثر(PD) في احتساب الخسائر الائتمانية المرتبط بدرجة التصنيف الائتماني الداخلي، تبين أنه من المهم أن تقوم دائرة الرقابة على الائتمان بمراجعة بطاقة التصنيف الائتماني الداخلي التي تقوم بإعدادها دائرة الائتمان (قسم تحليل الائتمان) وإبداء الرأي فيها وذلك للتأكد من جودة دراسة المحلل الائتماني لبيانات العميل المالية بشكل

بعيد عن التحييز، حيث يؤثر ذلك على جودة عملية المنح الائتماني وبالتالي زيادة احتمالية تعثر العميل مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة، وعليه يجب أن يكون لدى موظفي دائرة الرقابة على الائتمان المعرفة الكافية لتدقيق بطاقة التصنيف الائتماني الداخلي لتجنب حصول أي انحرافات عن الدراسة الموضوعية المطلوبة من قبل محلل الائتمان، ويتم ذلك من خلال إجراء دورات تدريبية مما يمكنهم من قراءة بطاقة التصنيف الائتماني الداخلي ومراجعتها بشكل سليم.

- ✓ **ارتباط نسبة الخسارة عند التعثر (LGD) بزيادة الخسائر الائتمانية:**

يتعلق هذا العامل بالضمانات المقبولة المقدمة من قبل العميل، حيث تعتبر الضمانات مخففات مخاطر لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بعد خصمها بالحد الأدنى لنسب الاقتطاع (Haircuts) التي حددها القرار رقم 4 (IFRS9) وتتبعها دائرة الرقابة على الائتمان عند احتساب الخسائر الائتمانية.

ولكل نوع ضمانة معدل خسارة عند التعثر مرتبط بها، يتم احتساب معدل الخسارة عند التعثر (LGD) كنسبة من التعرض عند التعثر.

حدد المعيار رقم 9 معدلات الخسارة عند التعثر الواجب اعتمادها، ونظراً لعدم وجود بيانات تاريخية كافية لدى المصرف X في الوقت الحالي تم اعتماد النسب وفقاً للبند 3-2-8 من المادة 8 من القرار رقم 4/م.ن " **في حال عدم التأكد من كفاية التحليل التاريخي لتقدير معدل الاسترداد لهذه التعرضات، يجب ألا تقل نسبة الخسارة عند التعثر عن الحدود التالية":**

الجدول رقم (4): معدلات الخسارة عند التعثر في حال عدم كفاية التحليل التاريخي

التعرض الائتماني	التجزئة	الشركات
غير مغطى بضمانة مقبولة	%50	%40
مغطى بضمانة نقدية، ذهب، أوراق مالية أو كفالة مؤسسة القروض	%0	%0
مغطى برهن عقاري تجاري أو سكني	%20	%20
مغطى برهن سيارات أو آلات أو معدات	%25	%25

(من تعليمات المعيار رقم 9 / IFRS9)

يتم اتباع هذه النسب لعدم توفر تحليل تاريخي لبيانات العملاء لدى المصرف، وعليه يجب العمل على إيجاد طريقة تمكن من إجراء تحليل تاريخي كافٍ إلى حدٍ ما لبيانات العملاء، وبالتالي تخفيض نسبة الخسارة عند التعثر مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الخسائر الائتمانية المستوفاة، وعندها يتم الاعتماد على النسب التي حددها المعيار في حال وجود تحليل تاريخي ولو لم يكن كافٍ، وهذه النسب على الشكل التالي:

الجدول رقم (5): معدلات الخسارة عند التعثر في حال وجود التحليل التاريخي

التعرض الائتماني	التجزئة	الشركات
غير مغطى بضمانة مقبولة	%30	%30
مغطى بضمانة نقدية، ذهب، أوراق مالية أو كفالة مؤسسة القروض	%0	%0
مغطى برهن عقاري تجاري أو سكني	%10	%10
مغطى برهن سيارات أو آلات أو معدات	%15	%15

(إعداد الباحثة– بناءً على تعليمات المعيار رقم 9 / IFRS9)

مراحل التصنيف:

لابد من عرض مراحل تصنيف العملاء وذلك لبيان الدور الهام لمؤشرات الإنذار المبكر في تنبيه الدوائر المعنية أن العميل الذي تتوفر لديه مؤشرات سلبية سوف تنخفض مرحلة تنصيفه.

تتبع دائرة الرقابة على الائتمان عدة خطوات للقيام بعملية تصنيف العملاء، ويتم التصنيف على عدة مراحل وفقاً للمعيار رقم 9 سيتم توضيح مراحل التصنيف الحالية المعتمدة مقارنةً مع قرار التصنيف السابق رقم 597/م.ن/ب4 وتعديلاته في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): مراحل تصنيف العملاء

597/م.ن/ب4 وتعديلاته	IFRS 9
Low Risk – متدني المخاطر	Stage1
Acceptable Risk – مقبول المخاطر	
Watch – يتطلب اهتماماً خاصاً / تحت المراقبة	Stage2
Sub-standard – دون المستوى العادي المقبول	Stage3
Doubtful – مشكوك بتحصيله	
Bad – رديء	

(إعداد الباحثة – بناءً على تعليمات المعيار رقم 9 / IFRS9)

كما تقوم دائرة الرقابة على الائتمان بتعديل مراحل تصنيف العملاء، وفقاً لمعايير كمية وأخرى نوعية، تُوضح هذه المعايير كيفية انتقال مرحلة تصنيف العميل من مرحلة إلى أخرى حيث تم انتقاء أهم المعايير التي تتم متابعتها من خلال مؤشرات الإنذار المبكر لبيان أن أحد العملاء سوف تنخفض مرحلة تصنيفه.

يبين الجدول أدناه أهم المعايير الكمية المتبعة من قبل دائرة الائتمان والمتعلقة بموضوع البحث:

الجدول رقم (7): معايير التصنيف الكمية

مسببات التصنيف	Stage1	Stage2	Stage3
1- التزام العميل بسداد الأقساط والفوائد بالتواريخ المحددة	0-30 يوم	31-89 يوم	90 يوم فأكثر
2- التأخر عن سداد الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة عن العملاء وغير الموثقة كتسهيلات ائتمانية مباشرة بعقود أصولية	0-30 يوم	31-89 يوم	90 يوم فأكثر
3- التأخر عن تجديد عقود التسهيلات الائتمانية المتجددة.	0-30 يوم	31-89 يوم	90 يوم فأكثر
4- انخفاض التصنيف الائتماني الداخلي للعميل	أقل من التي تم تحديدها ضمن المرحلة الثانية	- ثلاث درجات ضمن درجة الاستثمار. - درجة ضمن درجات المضاربة. - الانتقال من أحد درجات الاستثمار إلى المضاربة.	أكثر من التي تم تحديدها ضمن المرحلة الثانية.
5- تدني تصنيف العميل ومجموعته المترابطة ضمن مراحل التصنيف لدى المصارف العاملة الأخرى، مع عدم وجود مؤشرات سلبية أخرى	Stage1-2 لدى المصارف الأخرى.	Stage3 لدى المصارف الأخرى	حسب مؤشرات العميل الأخرى

تستدعي تصنيفه ضمن مرحلة أدنى			
6- تحسن المؤشرات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن مراحل أدنى بما في ذلك الالتزام بشروط الهيكلة / الجدولة[3] أو التي تم دفع كامل مستحقاتها البالغة أقل من 180 يوماً للمرحلة الثالثة	حسب الالتزام	حسب الالتزام	حسب الالتزام
7- عدم توفر بيانات مالية مدققة وموقوفة بتاريخ حديث لا يتجاوز السنة الواحدة.	متوفر	غير متوفر	حسب مؤشرات العميل الأخرى

(إعداد الباحثة بالاعتماد على تعليمات المعيار رقم 9 / IFRS9)

❖ يبين الشكل أدناه أهم المعايير النوعية المتبعة من قبل دائرة الائتمان والمتعلقة بموضوع البحث:

[3] سيتم ذكرها لاحقاً بالتفصيل

الشكل رقم (5): أهم معايير التصنيف النوعية

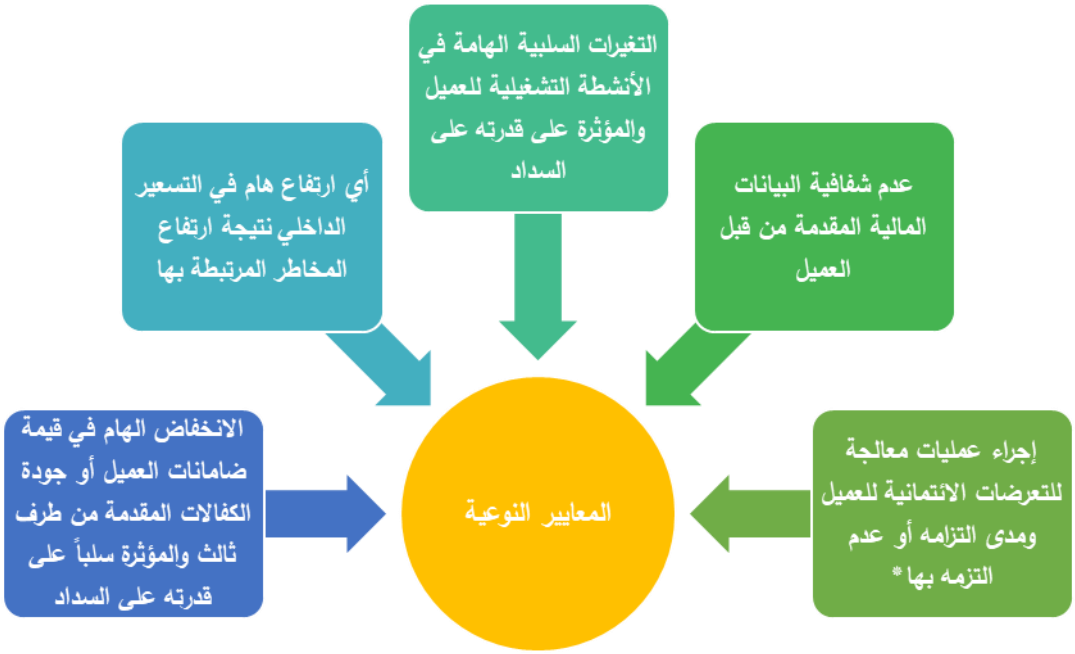

*يقصد بعمليات المعالجة عمليات الهيكلة أو الجدولة.

(إعداد الباحثة بالاعتماد على تعليمات المعيار رقم 9)

حُددت معايير الالتزام بعمليات الجدولة أو الهيكلة للتعرضات الائتمانية وفقاً للمعيار رقم9 (IFRS9) على الشكل التالي:

الجدول رقم (8): معايير الالتزام بعمليات أعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة

البيان	الهيكلة	الجدولة	
		أولى	ثانية
عمر المستحقات	ما دون 90 يوم	90 يوم وأكثر	
مرحلة التصنيف	Stage1-Stage2	Stage3	
دفعة حسن النية	غير مطلوبة	10% من إجمالي الدين القائم (أصل+فائدة) لحظة تنفيذ العملية	20% من إجمالي الدين القائم (أصل+فائدة) لحظة تنفيذ العملية
معيار الالتزام / عدم الالتزام	– الأقساط الثلاث الأولى تغطي 5% من إجمالي الدين القائم (اصل+فائدة) أو تسديد أكثر من 3 أقساط (أصل+فائدة) إلى أن تصبح نسبة السداد 5% من اجمالي الدين القائم بتاريخ الهيكلة. – يعتبر العميل غير ملتزم في حال استحقاق أحد أقساط الهيكلة لمدة 30 يوم وأكثر دون النظر الى استحقاق القسط اللاحق.	– الأقساط الثلاث الأولى تغطي 10% من اجمالي الدين القائم (اصل+فائدة) أو تسديد أكثر من 3 أقساط (أصل+فائدة) الى أن تصبح نسبة السداد 10% من اجمالي الدين القائم بتاريخ الجدولة. – يعتبر العميل غير ملتزم في حال استحقاق أحد أقساط الجدولة لمدة 30 يوم وأكثر دون النظر الى استحقاق القسط اللاحق.	– الأقساط الخمسة الأولى تغطي 20% من اجمالي الدين القائم (اصل+فائدة) أو تسديد أكثر من 5 أقساط (أصل+فائدة) إلى أن تصبح نسبة السداد 20% من اجمالي الدين القائم بتاريخ الجدولة. – يعتبر العميل غير ملتزم في حال استحقاق أحد أقساط الجدولة لمدة 30 يوم وأكثر دون النظر الى استحقاق القسط اللاحق.
عدد المرات	هيكلتين خلال السنة.	جدولتين خلال عمر القرض.	
فترة السماح	لايوجد فترة سماح محددة ضمن التعميم ولكن تم الاتفاق ضمنياً على ألا تزيد عن عام واحد بجميع الأحوال.	لا تزيد عن ستة أشهر كحد أقصى للأصل والفائدة.	

(إعداد الباحثة بناءً على تعليمات المعيار رقم 9 / IFRS9)

يتم تتبع معايير الالتزام المذكورة أعلاه بشكل دوري وعلى مستوى كل عميل على حدى من قبل دائرة الرقابة على الائتمان، لتجنب انخفاض مرحلة تصنيف العميل وبالتالي زيادة الخسارة

الائتمانية المتوقعة المحتسبة، حيث يتم تسجل كافة عمليات المعالجة الحاصلة ليتم مراقبة التقييد بشروط الالتزام، وفي حال عدم الالتزام لأي من الأسباب المذكورة يتم التوجيه لمسؤول العلاقة المعني وإجراء الإنذارات المبكرة عن حالات الحسابات التي تمتلك مؤشرات من الممكن أن تؤثر سلباً على مرحلة تصنيف العملاء من خلال تقرير يُعد من قبل دائرة الرقابة على الائتمان ليتم التواصل من قبل قطاع الأعمال مع العميل ومتابعته لتسديد مستحقاته.

المبحث الثاني: تصميم نموذج مؤشرات الإنذار المبكر:

سيتم ضمن هذه الفقرة عرض دور مؤشرات الإنذار المبكر في تخفيض مخاطر تعثر العملاء وعدم قدرتهم على السداد، ومراحل تصميم نموذج الإنذار المبكر، واختبار النموذج على عينة من العملاء واستخلاص النتائج التي تم توصل إليها.

كما ذُكر سابقاً إن من أهم أعمال دائرة الرقابة على الائتمان تتبع مؤشرات الإنذار المبكر بشكل مستمر وإرسالها إلى الدوائر المعنية، حيث تم في الفصل الأول عرض الطريقة الحالية المتبعة من قبل الدائرة في تتبع هذه المؤشرات إلا أن هذه الطريقة لا تعكس صورة كاملة عن مخاطر العميل المتعلقة بجميع مؤشراته.

ونظراً لأهمية مؤشرات الإنذار المبكر في تخفيض المخاطر الائتمانية من خلال التنبؤ المسبق بمدى احتمالية تعثر العميل وتخلفه عن سداد مستحقاته في الأوقات المحددة، ازدادت حاجة دائرة الرقابة على الائتمان في المصرف X إلى وجود نظام يساعد على ربط عدة مؤشرات مع بعضها البعض تُمكن من الحُكم المباشر على مخاطر العميل ومدى اقترابه من التعثر، وبالتالي حجم الخسائر الائتمانية الإضافية المتوقع استيفاؤها نتيجة انخفاض مرحلة تصنيف العميل، والتي سيتم استبعادها من الأرباح في حال تعثر العميل، ليتم اتخاذ الإجراء المناسب للتمكن من تفادي وقوع الخطر.

تقوم الدائرة بإعداد تقارير لمؤشرات الإنذار المبكر بشكل يدوي كما ذُكر سابقاً حيث يتم تتبع كل مؤشر على حدى **دون ربط هذه المؤشرات مع بعضها البعض**، ومن ثم إرسال هذه التقارير

للدوائر المعنية (دائرة الائتمان – دائرة قطاع الأعمال) ليتم التواصل ومتابعة العملاء من قبلهم لمعالجة الأسباب التي قد تؤدي إلى انخفاض مرحلة تصنيف العميل.

يُؤخذ على المصرف X عدم وجود نظام يحدد التقاطع بين مؤشرات الإنذار المبكر واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، فوجود هذا النظام يُحسن من أداء الدائرة ويزيد فعالية عملية الرقابة على أداء دائرة الائتمان ودائرة قطاع الأعمال للتأكد من متابعتهم للعملاء بشكل فعال وكافي ومستمر، وبالتالي احتساب الانحراف الناتج عن عدم أداء مهامهم بالشكل المطلوب.

تمثل التقاطعات في الشكل رقم (6) خطوط دفاعية بالنسبة للمصرف لتقليل مخاطر تعثر العملاء المحتملة.

الشكل رقم (6): التقاطع بين مؤشرات الإنذار المبكر والخسائر الائتمانية المتوقعة

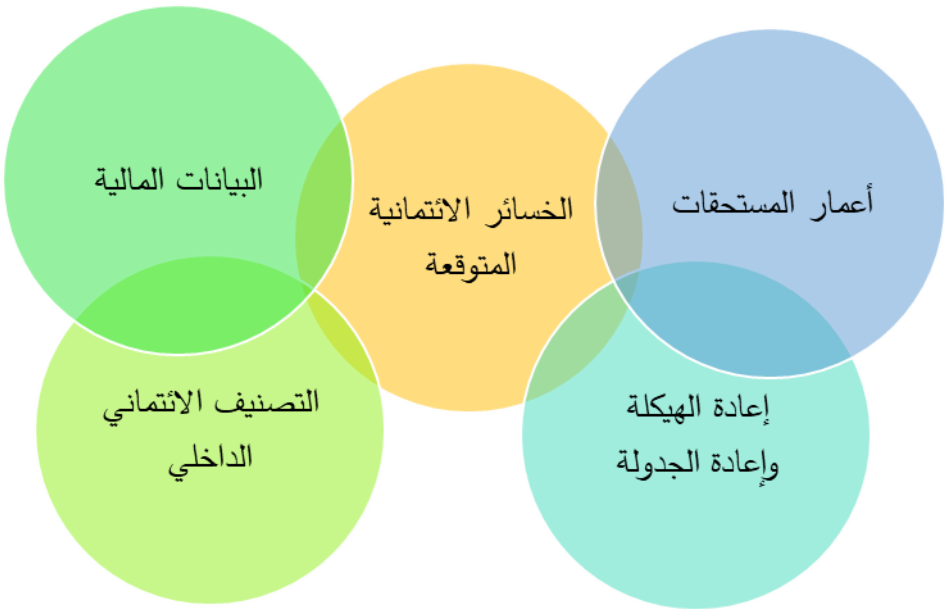

(إعداد الباحثة بالاعتماد على تعليمات المعيار رقم 9)

سيساعد تصميم نموذج مؤشرات الإنذار المبكر على كلٍ من:

- تقليل الجهد والوقت اللازم لإعداد عدة تقارير متعلقة بكل مؤشر على حدى؛
- رفع دقة البيانات المقدمة نظراً للاعتماد على معادلات مترابطة بواسطة استخدام برنامج الإكسل؛
- القدرة على ربط عدة مؤشرات مع بعضها البعض مما يقدم صورة أوضح لحجم المخاطر الائتمانية المتوقعة؛
- القدرة على تحديث جميع المؤشرات ولعدد كبير من العملاء في أي وقت يُطلب فيها التقرير؛
- تفعيل دور دائرة الرقابة على الائتمان بشكل أكبر لتقليل المخاطر الائتمانية المتعلقة بتعثر العملاء وتأخرهم عن السداد.

ونظراً لحاجة الدائرة لهذا النظام، ستقوم الباحثة بتصميمه وفقاً لمتطلبات الدائرة ولتطوير عملها، وذلك بما يتفق مع السياسات والإجراءات الداخلية وبما ينسجم مع متطلبات المعيار الدولي رقم IFRS9 /9، لمساعدة دائرة الرقابة على الائتمان على تأدية دورها في تخفيض مخاطر تعثر العملاء بشكل أكثر فعالية وكفاءة من خلال التنبؤ المسبق بهذه المخاطر.

تم العمل على تصميم النظام باستخدام برنامج إكسل وسيتم التجربة على عينة من العملاء لبيان مدى فعالية النظام، والقيمة المضافة التي سيقدمها.

خطوات تصميم نموذج مؤشرات الإنذار المبكر:

يبين الشكل رقم "7" خطوات تصميم النموذج

الشكل رقم (7): خطوات تصميم نموذج مؤشرات الإنذار المبكر

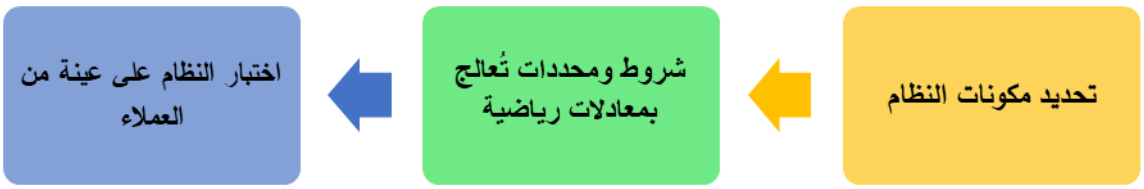

(إعداد الباحثة)

مكونات نموذج مؤشرات الإنذار المبكر:

يبين الشكل رقم "8" مكونات النموذج:

الشكل رقم(8): مكونات نموذج مؤشرات الإنذار المبكر

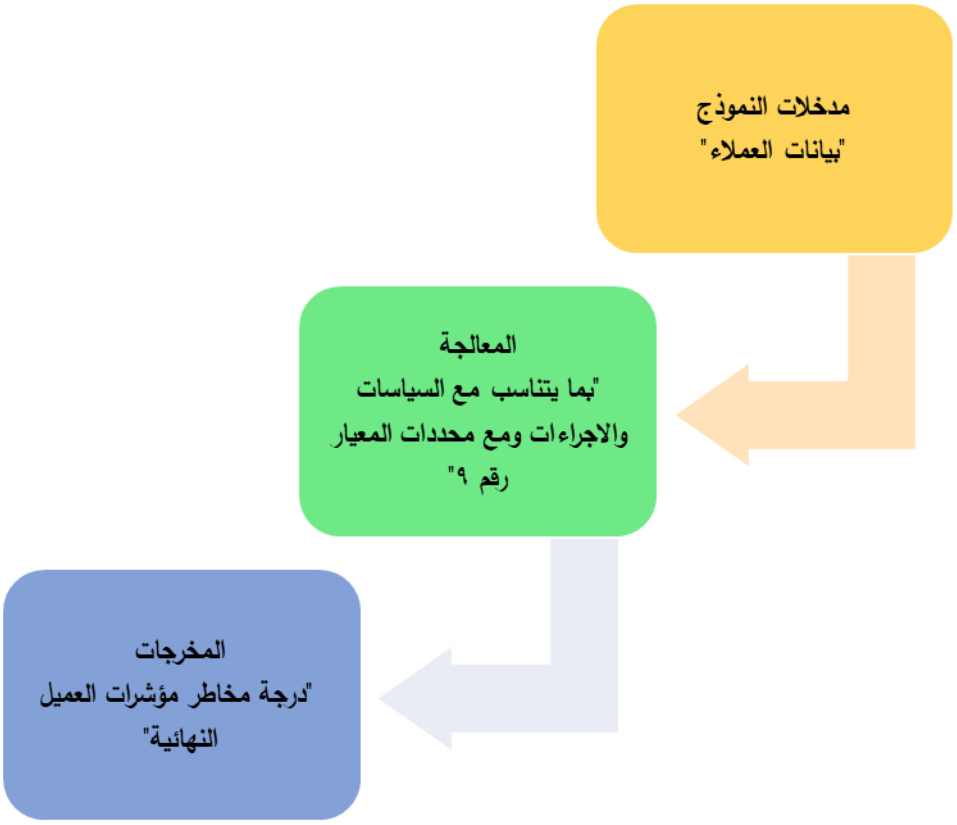

(إعداد الباحثة)

مدخلات النموذج:

تم اختيار المؤشرات الأكثر أهمية من طبيعة عمل الباحثة ضمن الدائرة ومن آراء مدراء الدوائر المعنية التي تم توضيحها في المقابلات الواردة ضمن الفصل الأول، والتي تؤثر بشكل مباشر على انخفاض مرحلة تصنيف العملاء وتزيد من درجة مخاطر تعثر العملاء وبالتالي تزيد الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث سيتم شرح تلك المكونات وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (9): مؤشرات الإنذار المبكر

نوع المؤشر	المؤشر	التوضيح
المؤشرات الكمية	عمر المستحقات	سيتم اختيار أقدم عمر أقساط مستحقة بالمقارنة مع تاريخ إعداد التقرير.
	درجة التصنيف الائتماني الداخلي	يجب أن تكون من 1 إلى 7، التصنيف الائتماني الداخلي للعملاء غير المتعثرين.
المؤشرات النوعية	بيانات مالية حديثة ومدققة	تاريخ أحدث بيانات قدمها العميل بالمقارنة مع تاريخ إعداد التقرير.
	مدى الالتزام بعمليات الجدولة أو الهيكلة	يتم تتبع معايير الالتزام حيث يعتبر غير ملتزم في حال التأخر عن سداد أي قسط من أقساط عملية الجدولة أو الهيكلة لمدة 30 يوم.

(إعداد الباحثة)

بناءَ على الجدول المرفق أعلاه سيتم شرح المؤشرات كلٌ على حدى:

- ✓ **أعمار المستحقات:** يقصد بها الفترة التي يتأخر بها العميل عن سداد التزاماته، فهي المدة الزمنية الممتدة من تاريخ استحقاق الالتزام وحتى تاريخ إعداد التقرير، حيث يوجد تقارير جاهزة لدى دائرة الرقابة يتم استخراجها من النظام المصرفي تحتوي على أعمار مستحقات تسهيلات العملاء لكل عميل على حدى.

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الأكثر حساسيةً لانخفاض مرحلة تصنيف العميل من وجهة نظر دائرة الرقابة على الائتمان من جهة، ووفقاً لتعليمات المعيار الدولي رقم 9 من جهة أخرى.

- ✓ **درجة التصنيف الائتماني الداخلي:** يتم دراسة وتحليل البيانات المالية المقدمة من قبل العميل، للحصول على التصنيف الائتماني الداخلي المرتبط كما ذكرت سابقاً باحتمال التعثر(PD). حدد المعيار الدولي رقم 9 انخفاض مراحل التصنيف تبعاً لتغير درجة التصنيف الائتماني الداخلي وفق مايلي:

الجدول رقم (10): انخفاض مراحل التصنيف تبعاً لانخفاض درجة التصنيف الائتماني الداخلي

درجات التصنيف	مجال الدرجات	مراحل التصنيف *
درجات الاستثمار	4-1	تنخفض مرحلة التصنيف إذا انخفضت درجة التصنيف الائتماني الداخلي 3 درجات ضمن هذا المجال.
درجات المضاربة	7-5	تنخفض مرحلة التصنيف إذا انخفضت درجة التصنيف الائتماني الداخلي درجة واحدة ضمن هذا المجال.

* أي انخفاض بين درجات الاستثمار ودرجات المضاربة يعني حكماً انخفاض مرحلة التصنيف.

(إعداد الباحثة بالاعتماد على تعليمات المعيار رقم 9 / IFRS9)

- ✓ **البيانات المالية الحديثة والمدققة:** يُقصد بها تاريخ أخر بيانات مالية حديثة ومدققة من قبل محاسب قانوني معتمد قدمها العميل للمصرف، حيث حدد المعيار الدولي رقم 9 أنه يجب تحديث البيانات المالية بشكل سنوي على الأقل، وفي حال لم يقم العميل بتزويدنا ببيانات مالية حديثة ومدققة وإلا يُعطى فوراً درجة تصنيف ائتماني داخلي 7.
- ✓ **الالتزام بعمليات الهيكلة أو الجدولة:** تم ذكر جميع معايير الالتزام سابقاً في الجدول رقم (8)، وعند عدم التزام العميل بأي معيار من المعايير المحددة يعتبر غير ملتزم مما يؤدي إلى انخفاض مرحلة تصنيفه. ونظراً لأنه في حال تأخر العميل عن

السداد لمدة 30 يوم يعتبر غير ملتزم يجب أن يتم تتبع العملاء قبل تلك المدة، لذا يجب الإنذار في حال عدم الالتزام عندما يصل عمر المستحقات إلى 15 يوم.

طريقة معالجة المدخلات:

سيعمل هذا النظام على ربط المؤشرات المذكورة أعلاه في الجدول رقم (9) مع بعضها البعض، حيث تم اعتماد ثلاث درجات نهائية لمخاطر المؤشرات، يتم مقاطعة الشروط مع بعضها البعض لكل عميل على حدى للوصول إلى القرار النهائي بتحديد الدرجة المذكورة.

بالنسبة للمؤشرات النوعية، تم تحديد شروطها على الشكل التالي:

- إما تتوفر بيانات مالية حديثة ومدققة أو لا تتوفر.
- أما ملتزم بعمليات المعالجة (هيكلة / جدولة) / أو غير ملتزم بعمليات المعالجة (هيكلة / جدولة).

في حين تم اعتماد عمليات (الاجتماع / التقاطع) في معالجة ومقارنة المؤشرات الكمية على الطريقة التالية:

تم تقسيم أعمار المستحقات إلى عدة مجالات ابتداءً من 0 يوم وحتى 89 يوم أي اليوم الأخير ما قبل التعثر. وكذلك تم تقسيم درجات التصنيف الائتماني الداخلي إلى عدة مجموعات من 1 إلى 7 (كما ذُكر سابقاً تمثل هذه الدرجات حالة ما قبل التعثر وذلك بناءً على تعليمات المعيار رقم 9 / IFRS9)؛ بعد ذلك تم إجراء تقاطعات بينهم للحصول على درجات مخاطر نهائية لمؤشرات العميل، وتم افتراض هذه التقاطعات بما يتناسب مع أعمال الدائرة وبالاعتماد على محددات المعيار رقم 9.

يبين الشكل رقم "9" التقاطعات التي تم افتراضها لتصميم النموذج

الشكل رقم (9): تقاطعات المؤشرات الكمية

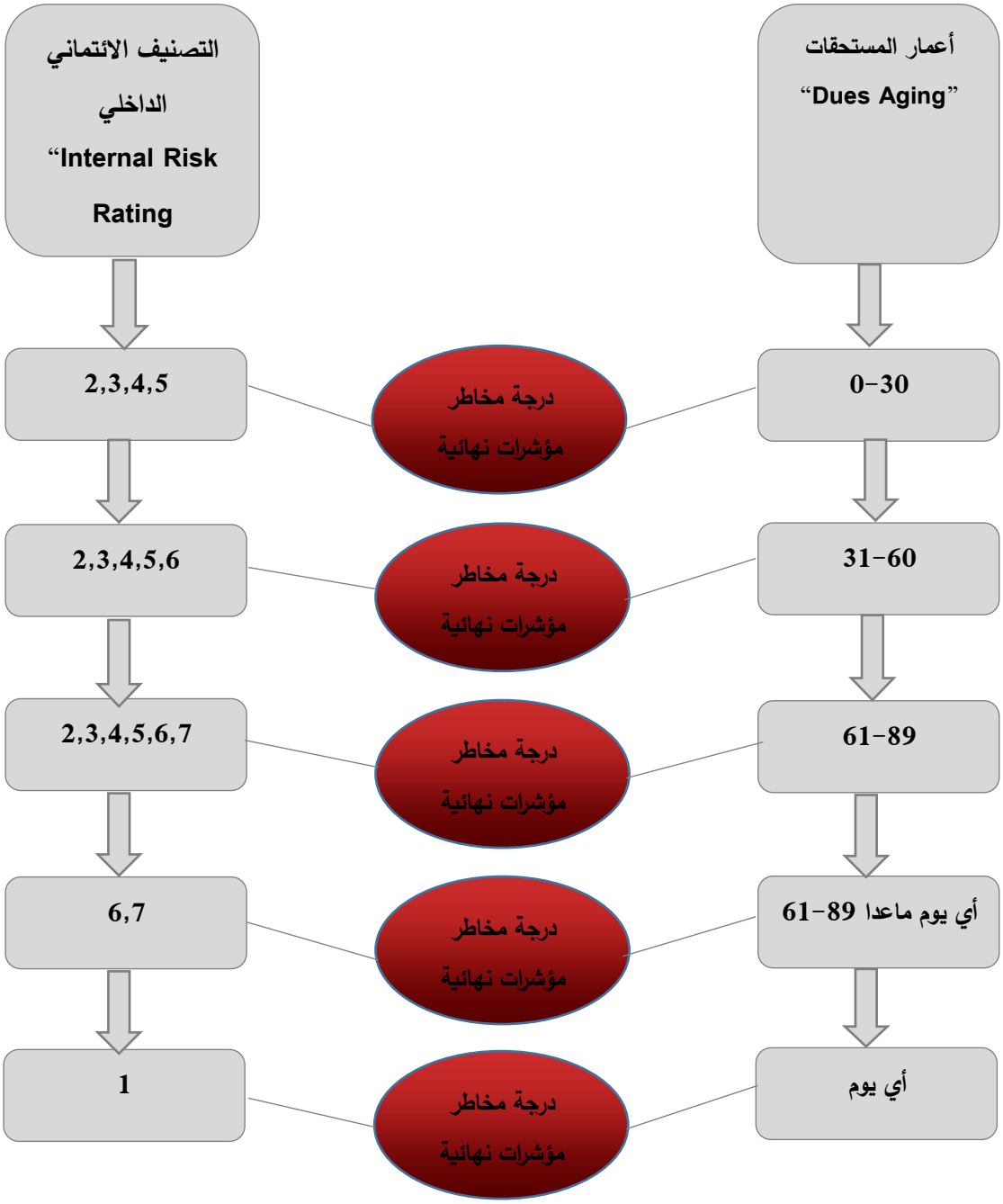

(إعداد الباحثة)

يوضح الشكل أعلاه ما يلي:

- إذا كان عمر المستحقات بين 0–30 يوم وكانت درجة التصنيف الائتماني الداخلي بين 2–5 تأخذ مؤشرات العميل درجة مخاطر نهائية محددة سيتم توضيحها لاحقاً في الشكل رقم (10)، وهذه الدرجة تختلف من تقاطع إلى آخر كما هو موضح في الشكل رقم (9).
- عندما تكون درجة التصنيف الائتماني الداخلي تساوي 1 فلا يؤخذ أي مؤشر بعين الاعتبار وذلك لأن درجة التصنيف هذه تُعطى عندما تكون التزامات العميل مغطاة بتأمينات نقدية مئة بالمئة وعليه ليس هناك مخاطرة مهما ارتفعت أعمار المستحقات، وتأخذ مؤشرات العميل درجة مخاطر نهائية محددة سيتم توضيحها لاحقاً.

تعمل عملية المعالجة على مقارنة المؤشرات النوعية لكل مؤشر على حدى ومنح الدرجة النهائية في حال تحقق شروط معينة (الشكل رقم 10)، في حين أن تحقق شروط أخرى سيقود إلى مقارنة المؤشرات الكمية (الشكل رقم 9) وسيتم ترتيب المؤشرات بناءً على الأهمية النسبية التي تؤثر بشكل مباشر على انخفاض مرحلة تصنيف العميل.

يبين الشكل رقم "10" معالجة المؤشرات النوعية

الشكل رقم (10): تقاطعات المؤشرات النوعية

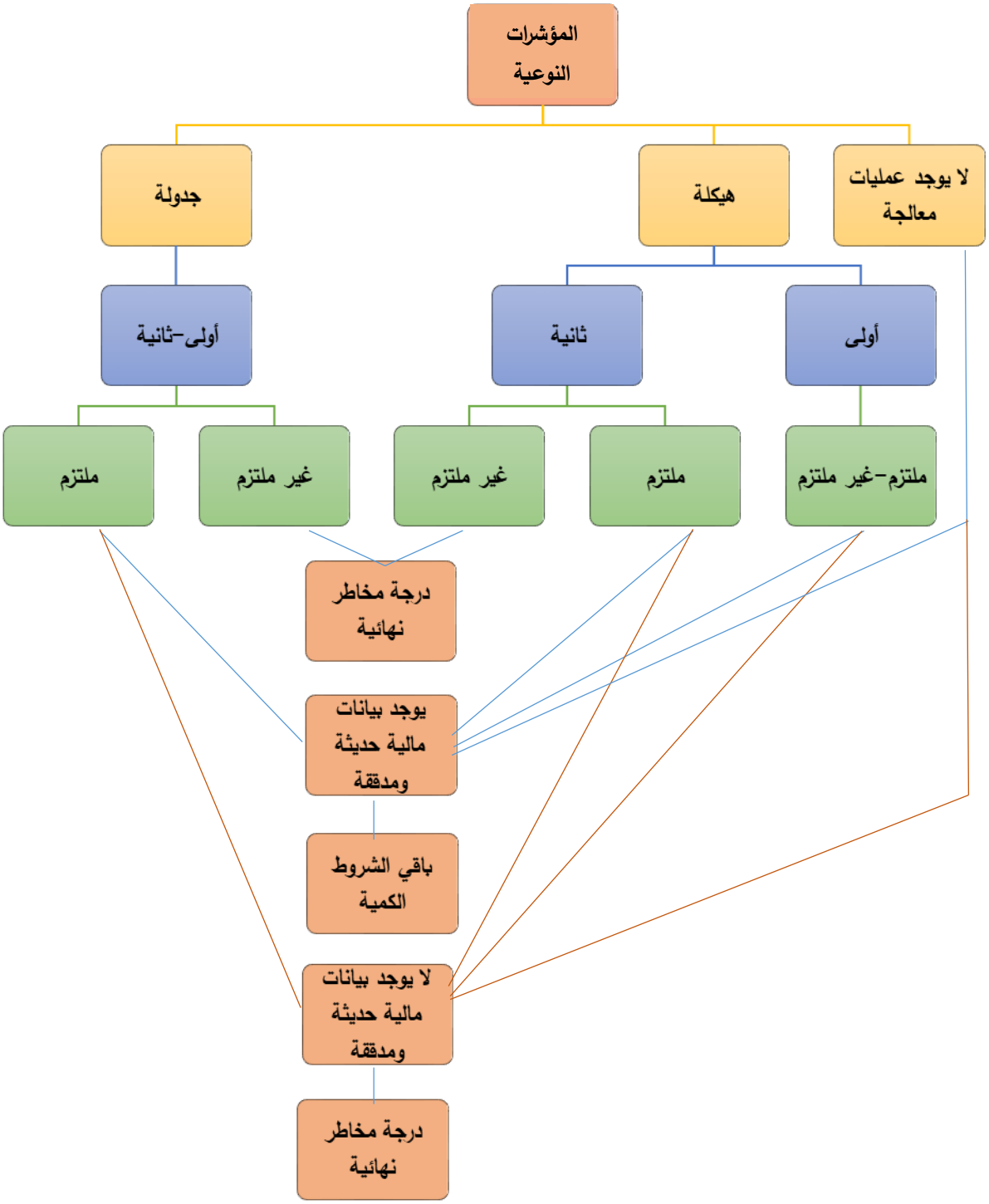

(إعداد الباحثة)

يوضح الشكل أعلاه ما يلي:

ضمن الهيكلة الأولى لا يوجد فرق في حال كان العميل ملتزم أم غير ملتزم حيث يتم الانتقال لتتبع توفر البيانات المالية مباشرةً، أما في حال الهيكلة الثانية أو الجدولة فإن حالة الالتزام تؤثر على درجة مخاطر العميل. فإذا كان العميل غير ملتزم يُعطى درجة مخاطر نهائية مباشرةً، أما في حال الالتزام يتم الانتقال لتتبع توفر البيانات المالية، فإذا كانت غير متوفرة يُعطى العميل درجة مخاطر نهائية، أما إذا كانت متوفرة فيتم الانتقال لتتبع تقاطعات المؤشرات الكمية ومن ثم إعطاء درجة مخاطر نهائية لمؤشرات العميل نتيجة هذا التقاطع وفق ما هو محدد مسبقاً في الشكل رقم 9.

- **مخرجات النموذج:** تمثل المخرجات درجة مخاطر مؤشرات العميل النهائية.

❖ **طريقة تقييم مخاطر مؤشرات العميل:**

تم تصميم سلم مخاطر يتكون من ثلاث درجات وربط هذه الدرجات بتقاطعات المؤشرات الكمية والمؤشرات النوعية التي تم توضيحها مسبقاً (الشكل رقم (9) والشكل رقم (10)) لاستخلاص النتائج، كما وترتفع هذه الدرجة بازدياد مخاطر العميل واقترابه من التعثر، وتم افتراض هذه الدرجات بالشكل الذي يتناسب مع عمل الدائرة وتبعاً للأهمية النسبية لدرجة المخاطر الناتجة عن تقاطعات المؤشرات النوعية والكمية مع بعضها البعض وهي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (11): سلم درجة مخاطر مؤشرات العميل النهائية

درجة المخاطر	البيان
1	متدني المخاطر
2	متوسط المخاطر
3	عالي المخاطر

(إعداد الباحثة)

- يتم تتبع المؤشرات النوعية وفقاً للتسلسل الذي تم توضيحه في الشكل "رقم 10"، ومن ثم يتم الانتقال لتتبع المؤشرات الكمية التي تم توضيحها في الشكل "رقم 9"، وبعد إجراء التقاطعات بين الشروط التي تم تحديدها باستخدام معادلات الإكسل نحصل على الدرجة النهائية لمخاطر مؤشرات العميل.
- يوضح الشكل أدناه كيفية ربط المؤشرات النوعية والمؤشرات الكمية مع بعضها البعض للحصول على درجة مخاطر مؤشرات العميل النهائية.

الشكل رقم (11): درجة مخاطر مؤشرات العميل النهائية

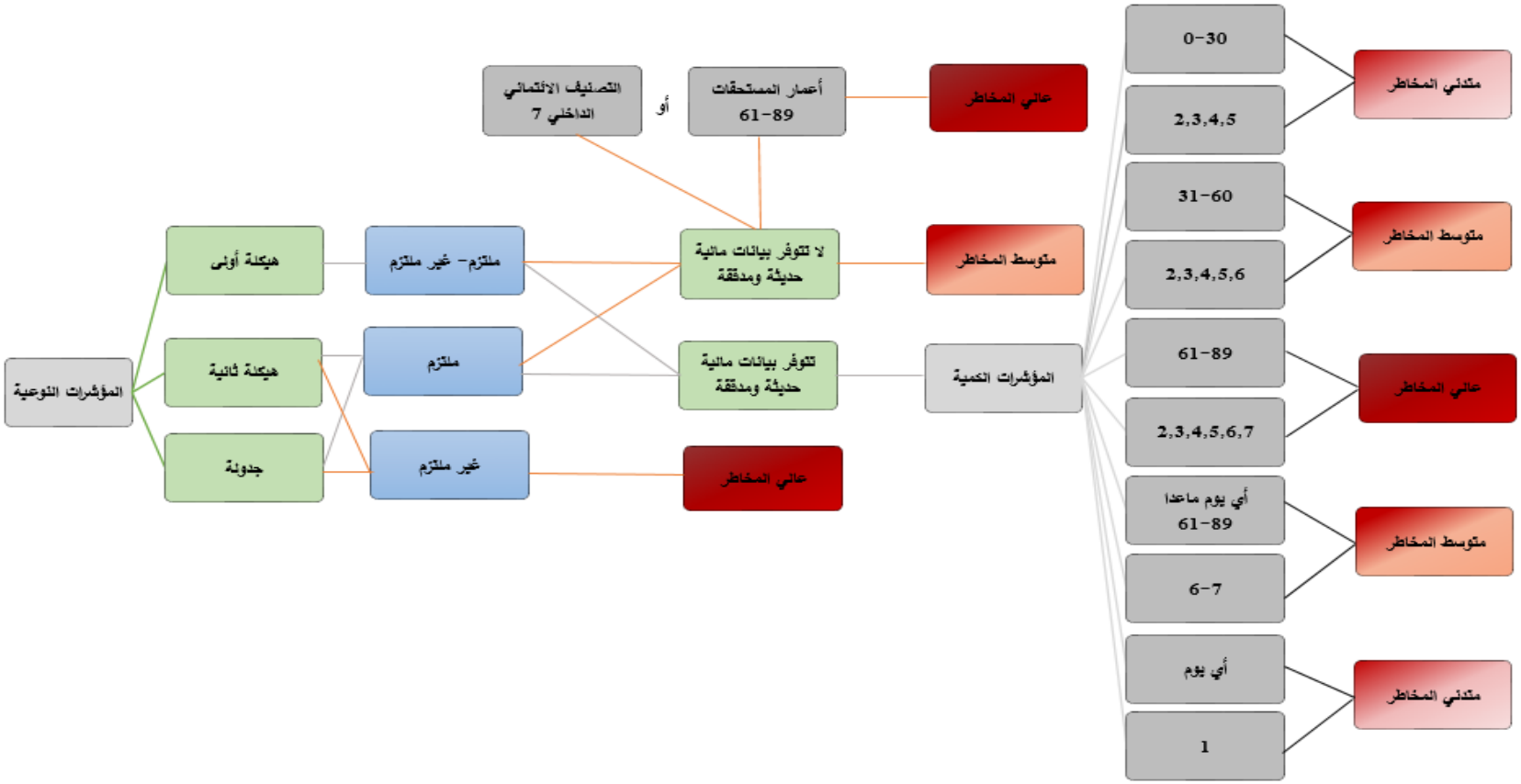
المؤشرات النوعية
هيكلة أولى
هيكلة ثانية
جدولة
ملتزم- غير ملتزم
ملتزم
غير ملتزم
لا تتوفر بيانات مالية حديثة ومدققة
تتوفر بيانات مالية حديثة ومدققة
عالي المخاطر
متوسط المخاطر
عالي المخاطر
المؤشرات الكمية
أعمار المستحقات 61-89
أو
التصنيف الائتماني الداخلي 7
0-30
2,3,4,5
31-60
2,3,4,5,6
61-89
2,3,4,5,6,7
أي يوم ماعدا 61-89
6-7
أي يوم
1
متدني المخاطر
متوسط المخاطر
عالي المخاطر
متوسط المخاطر
متدني المخاطر

يوضح الشكل رقم (11) طريقة تتبع مؤشرات العميل حيث يتم البدء بالمؤشرات النوعية، فعندما يكون لدا العميل عملية هيكلة أولى لا تؤثر حالة الالتزام على تصنيف العميل، لذا يتم الانتقال لتتبع توفر البيانات المالية الحديثة والمدققة، فإذا لم تكن متوفرة يُعطى العميل درجة مخاطر مؤشرات نهائية "2/متوسط المخاطر" إلا إذا كانت أعمار مستحقات التزامات العميل بين 89-61 يوم أو درجة التصنيف الائتماني الداخلي تساوي 7 عندها يُعطى درجة مخاطر مؤشرات نهائية "3/عالي المخاطر" لأن ذلك يؤدي إلى انخفاض مرحلة تصنيف العميل بشكل مباشر، وفي حال توفر البيانات المالية يتم الانتقال للمؤشرات الكمية، على سبيل المثال إذا كانت أعمار مستحقات التزامات العميل بين 30-0 يوم ودرجة التصنيف الائتماني الداخلي بين 5-2 عندها تكون درجة مخاطر مؤشرات العميل النهائية هي "1/متدني المخاطر/، وكذلك الأمر فيما يتعلق بمقاطعة باقي شروط المؤشرات الكمية للحصول على درجة مخاطر مؤشرات العميل النهائية.

في حال كان لدا العميل عملية هيكلة ثانية ولم يكن ملتزم بها يُعطى العميل درجة مخاطر مؤشرات نهائية "3/ عالي المخاطر" دون الأخذ بعين الاعتبار أي مؤشر أخر لأن حالة عدم الالتزام بالهيكلة الثانية تؤدي إلى انخفاض مرحلة تصنيف العميل مباشرةً ليصبح مرحلة ثالثة، أما في حال الالتزام يتم الانتقال لتتبع توفر البيانات المالية الحديثة والمدققة، فإذا لم تكن متوفرة يُعطى العميل درجة مخاطر مؤشرات نهائية "2/متوسط المخاطر" إلا إذا كانت أعمار مستحقات التزامات العميل بين 89-61 يوم أو درجة التصنيف الائتماني الداخلي تساوي 7 عندها يُعطى درجة مخاطر مؤشرات نهائية "3/عالي المخاطر" لأن ذلك يؤدي إلى انخفاض مرحلة تصنيف العميل بشكل مباشر، وفي حال توفر البيانات المالية يتم الانتقال للمؤشرات الكمية ومقاطعة شروطها للحصول على درجة مخاطر مؤشرات العميل النهائية.

في حال كان لدا العميل عملية جدولة ولم يكن ملتزم بها يُعطى العميل درجة مخاطر مؤشرات نهائية "3/ عالي المخاطر" دون الأخذ بعين الاعتبار أي مؤشر أخر لأن حالة عدم الالتزام بالجدولة تؤدي إلى انخفاض مرحلة تصنيف العميل مباشرةً ليصبح مرحلة ثالثة، أما في حال

الالتزام يتم الانتقال لتتبع توفر البيانات المالية الحديثة والمدققة، فإذا لم تكن متوفرة يُعطى العميل درجة مخاطر مؤشرات نهائية "2/متوسط المخاطر" إلا إذا كانت أعمار مستحقات التزامات العميل بين 89-61 يوم أو درجة التصنيف الائتماني الداخلي تساوي 7 عندها يُعطى درجة مخاطر مؤشرات نهائية "3/عالي المخاطر" لأن ذلك يؤدي إلى انخفاض مرحلة تصنيف العميل بشكل مباشر، وفي حال توفر البيانات المالية يتم الانتقال للمؤشرات الكمية ومقاطعة شروطها للحصول على درجة مخاطر مؤشرات العميل النهائية.

الإجرائيات المتبعة عند كل درجة مخاطر نهائية هي كمايلي:

- درجة مخاطر نهائية "1" : لا يتم اتخاذ أي إجراء حيث أن نتيجة المؤشرات هي متدني المخاطر.
- درجة مخاطر نهائية "2" : يتم التواصل مع مسؤول العلاقة الخاص بالعميل الحاصل على هذه الدرجة، ليقوم بمتابعة العميل والعمل على معالجة المؤشرات التي أعطت هذه النتيجة.
- درجة مخاطر نهائية "3" : يتم رفع مستوى التواصل ليصبح على مستوى مدراء الدوائر، حيث يتواصل مدير دائرة الرقابة مع مدراء الدوائر المعنية ليتم متابعة الموضوع والعمل على معالجة المؤشرات التي أعطت هذه النتيجة بشكل أكثر فاعلية وسرعة لتجنب وقوع الخطر.

المبحث الثالث: تطبيق النموذج المصمم على عينة من العملاء:

سيتم تطبيق النموذج المصمم على الحالات العملية بالأخذ بعين الاعتبار أن عملية الإنذار المبكر ستكون على بيانات 2019/12/31، وسيتم إرسال هذه المؤشرات بتاريخ 2019/12/12 أي قبل نهاية الشهر ب 20 يوم. تم استخدام الصيغة رقم (1) في جميع الحالات العملية التي تم تطبيقها وهي كمايلي:

```
=IF(K2=1,1,IF(AND(G2="جدولة",H2="غير ملتزم"),3,IF(OR(AND(G2="جدولة",H2="ملتزم",J2="غير
متوفرة",K2=7),AND(G2="جدولة",H2="ملتزم",J2="غير متوفرة",L2>=61)),3,IF(OR(AND(G2="جدولة",H2="ملتزم",J2="غير
متوفرة",K2<7),AND(G2="جدولة",H2="ملتزم",J2="غير متوفرة",L2<61)),2,IF(OR(AND(G2="هيكلة أولى",OR(H2="ملتزم",H2="غير ملتزم"),J2="غير
متوفرة",K2=7),AND(G2="هيكلة أولى",OR(H2="ملتزم",H2="غير ملتزم"),J2="غير متوفرة",L2>=61)),3,IF(OR(AND(G2="هيكلة
أولى",OR(H2="ملتزم",H2="غير ملتزم"),J2="غير متوفرة",K2<7),AND(G2="هيكلة أولى",OR(H2="ملتزم",H2="غير ملتزم"),J2="غير
متوفرة",L2<61)),2,IF(AND(G2="هيكلة ثانية",H2="غير ملتزم"),3,IF(OR(AND(G2="هيكلة ثانية",H2="ملتزم",J2="غير متوفرة",K2=7),AND(G2="هيكلة
ثانية",H2="ملتزم",J2="غير متوفرة",L2>=61)),3,IF(OR(AND(G2="هيكلة ثانية",H2="ملتزم",J2="غير متوفرة",K2<7),AND(G2="هيكلة
ثانية",H2="ملتزم",J2="غير متوفرة",L2<61)),2,IF(AND(G2="لا يوجد عمليات",H2="xx",J2="غير متوفرة",OR(K2=7,L2>=61)),3,IF(AND(G2="لا يوجد
عمليات",H2="xx",J2="غير متوفرة",OR(K2<7,L2<61)),2,IF(OR(AND(G2="جدولة",H2="ملتزم",J2="متوفرة"),AND(G2="هيكلة
أولى",OR(H2="ملتزم",H2="غير ملتزم"),J2="متوفرة"),AND(G2="هيكلة ثانية",H2="ملتزم",J2="متوفرة"),AND(G2="لا يوجد
عمليات",H2="xx",J2="متوفرة")),IF(AND(AND(K2>=2,K2<=5),AND(L2>=0,L2<=30)),1,IF(AND(AND(K2>=2,K2<=6),AND(L2>=31,L2<
=60)),2,IF(AND(AND(K2>=2,K2<=7),AND(L2>=61,L2<=89)),3,IF(AND(K2=7,AND(L2>=0,L2<=60)),2,IF(AND(K2=6,AND(L2>=0
,L2<=60)),2,3)))))))))))))))))
```

وكانت نتيجة التطبيق كما هو موضوح في الحالات العملية المرفقة (حالات افتراضية):

العميل /X1/:

معطيات العميل الحالية:

- إجمالي المديونية /Total Debts/:185,000
- الضمانات المقدمة /Collaterals/: تأمينات نقدية بقيمة 185,000
- مرحلة التصنيف السابقة /Staging/:Stage 1

الجدول رقم (12): الحالة العملية الأولى

مؤشر الإنذار المبكر	القياس
عمر المستحقات	0 يوم
درجة التصنيف الائتماني الداخلي	1
البيانات المالية الحديثة والمدققة	غير متوفرة
مدى الالتزام بعملية الهيكلة / الجدولة	لا يوجد عمليات معالجة
درجة مخاطر مؤشرات العميل النهائية	متدني المخاطر

من الحالة العملية الأولى: نجد أن التزامات العميل مُغطاة بتأمينات نقدية 100%، لذا لا يوجد أي خطر في هذه الحالة، وعليه لا يتم أخذ أي مؤشر بعين الاعتبار وتكون نتيجة التقييم "1/متدني المخاطر" لذا لا يتم اتخاذ أي إجراء.

العميل /X2/:

معطيات العميل:

- إجمالي المديونية /Total Debts/:475,397,000
- الضمانات المقدمة /Collaterals/: لا يوجد
- مرحلة التصنيف الحالية /Staging/:Stage 1

الجدول رقم (13): الحالة العملية الثانية

مؤشر الإنذار المبكر	القياس
عمر المستحقات	0
درجة التصنيف الائتماني الداخلي	3
البيانات المالية الحديثة والمدققة	غير متوفرة
مدى الالتزام بعملية الهيكلة / الجدولة	لا يوجد عمليات معالجة
درجة مخاطر مؤشرات العميل النهائية	متوسط المخاطر

من الحالة العملية الثانية: نجد أن البيانات المالية الحديثة والمدققة غير متوفرة، وتكون نتيجة التقييم "2/متوسط المخاطر" لذا يجب إرسال هذه الحالة إلى مسؤول العلاقة المعني ليتم متابعة العميل للحصول على بيانات مالية حديثة ومدققة لتحسين درجة مخاطر مؤشرات العميل.

العميل /X3/:

معطيات العميل:

- إجمالي المديونية /Total Debts/:200,410,000
- الضمانات المقدمة /Collaterals/: ضمانات عقارية بقيمة 173,000,000
- مرحلة التصنيف الحالية /Staging/:2 Stage

الجدول رقم (14): الحالة العملية الثالثة

مؤشر الإنذار المبكر	القياس
عمر المستحقات	15
درجة التصنيف الائتماني الداخلي	7
تاريخ أخر بيانات مالية حديثة ومدققة	لايوجد بيانات مالية
مدى الالتزام بعملية الهيكلة / الجدولة	لديه عملية جدولة/غير ملتزم
درجة مخاطر مؤشرات العميل النهائية	عالي المخاطر

من الحالة العملية الثالثة: نجد أن العميل لديه عملية جدولة وتأخر عن سداد المستحقات لمدة 15 يوم أي أنه اقترب من 30 يوم، لذا تم اعتباره غير ملتزم عند عمر المستحقات هذا، وتكون نتيجة التقييم " 3/عالي المخاطر". يجب إرسال هذه الحالة إلى مدير دائرة الرقابة ليقوم بدوره بالتواصل بأسرع وقت ممكن مع مدراء الدوائر المعنية ليتم متابعة العميل وسداد مستحقاته لتحسين درجة مؤشرات المخاطر النهائية.

بعد أن تم تطبيق النموذج على حالات فردية سيتم تطبيقه على محفظة تسهيلات ائتمانية مكونة من عشرة عملاء، حيث تم افتراض سيناريوهان، الأول في حال عدم الالتزام بمؤشرات الإنذار المبكر ومعالجتها، والثاني في حال تم الالتزام ومعالجة هذه المؤشرات السلبية، وتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المستوفاة في كل سيناريو، ومن ثم تم عرض مراحل تصنيف العملاء ليتم توضيح الفرق في حال تم الالتزام بمؤشرات الإنذار المبكر أو لم يتم، ومقارنة التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة المستوفاة في كل سيناريو مع الخسائر الائتمانية المتوقعة للربع السابق وهو 2019/09/30.

- ❖ لم يتم عرض آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً للسرية المصرفية.

تم اختيار محفظة ائتمانية مكونة من تسهيلات مباشرة وغير مباشرة تقسم إلى:

- قروض طويلة الأجل Long Term Loans
- قروض متجددة Revolving Loans
- خصم سندات Discount Bills
- كفالات Guarantees

بيانات العملاء كما هي في تاريخ 2019/12/12:

الجدول رقم (15): بيانات العملاء الحالية قبل تطبيق النموذج

العميل	عمليات المعالجة	حالة الالتزام	تاريخ أخر بيانات مالية	البيانات المالية	التصنيف الائتماني الداخلي الحالي	أعمار المستحقات بتاريخ 2019/12/12	مرحلة التصنيف السابقة 2019/09
X1	هيكلة ثانية	غير ملتزم	2018/12/31	متوفرة	7	15	Stage 2
X2	هيكلة أولى	ملتزم	2017/12/31	غير متوفرة	6	0	Stage 1
X3	جدولة	غير ملتزم	2019/06/30	متوفرة	7	15	Stage 2
X4	لا يوجد عمليات	XX	2017/09/30	غير متوفرة	6	0	Stage 1
X5	لا يوجد عمليات	XX	2018/09/30	غير متوفرة	5	8	Stage 1
X6	هيكلة أولى	غير ملتزم	2019/06/30	متوفرة	6	70	Stage 1
X7	لا يوجد عمليات	XX	2018/12/31	متوفرة	4	71	Stage 1
X8	لا يوجد عمليات	XX	2018/12/31	متوفرة	5	14	Stage 1
X9	لا يوجد عمليات	XX	2017/12/31	غير متوفرة	1	20	Stage 1
X10	لا يوجد عمليات	XX	2019/06/30	متوفرة	5	11	Stage 1

يتم متابعة العملاء وفقاً لتسلسل المؤشرات المرتبة حسب الأهمية النسبية أي أنه يتم أولاً متابعات عمليات المعالجة في حال لم يتم الالتزام يُعطى العميل درجة مخاطر نهائية "3/عالي المخاطر"، أما في حال الالتزام فيتم الانتقال إلى البيانات المالية فإذا لم تكن متوفرة يعطى العميل درجة مخاطر نهائية "2/متوسط المخاطر" إذا لم يكن عمر المستحقات بين 61-89 يوم أو درجة التصنيف الائتماني الداخلي "7" عندها يُعطى العميل درجة مخاطر نهائية "3/عالي المخاطر"، ومن ثم يتم الانتقال لمتابعة درجة التصنيف الائتماني الداخلي وأعمار المستحقات ويتم معالجتها وفقاً لما تم توضيحه في الشكل رقم "9".

وكانت نتائج التطبيق على الشكل التالي:

السيناريو الأول: عدم الالتزام بمؤشرات الإنذار المبكر وهو السيناريو المتشائم، تم استخدام الصيغة رقم(1) لمعالجة المؤشرات كما يلي:

الجدول رقم (16): السيناريو الأول لتطبيق النموذج

العميل	عمليات المعالجة	حالة الالتزام	تاريخ أخر بيانات مالية	البيانات المالية	التصنيف الائتماني الداخلي المتوقع*	أعمار المستحقات المتوقعة**	التقييم النهائي	درجة مخاطر مؤشرات العميل النهائية	مرحلة التصنيف السابقة 2019/09	مرحلة التصنيف المتوقعة 2019/12	الخسائر الائتمانية المتوقعة المستوفاة 2019/12
X1	هيكلة ثانية	غير ملتزم	2018/12/31	متوفرة	10	35	3	عالي المخاطر	Stage 2	Stage 3	1,779,031,525
X2	هيكلة أولى	ملتزم	2017/12/31	غير متوفرة	7	0	3	عالي المخاطر	Stage 1	Stage 2	48,821,255
X3	جدولة	غير ملتزم	2019/06/30	متوفرة	10	35	3	عالي المخاطر	Stage 2	Stage 3	602,034,844
X4	لا يوجد عمليات	XX	2017/09/30	غير متوفرة	7	0	3	عالي المخاطر	Stage 1	Stage 2	7,717,436
X5	لا يوجد عمليات	XX	2018/09/30	غير متوفرة	7	28	3	عالي المخاطر	Stage 1	Stage 2	41,062,375
X6	هيكلة أولى	غير ملتزم	2019/06/30	متوفرة	8	90	3	عالي المخاطر	Stage 1	Stage 3	77,950,146
X7	لا يوجد عمليات	XX	2018/12/31	متوفرة	8	91	3	عالي المخاطر	Stage 1	Stage 3	90,512,157
X8	لا يوجد عمليات	XX	2018/12/31	متوفرة	5	34	2	متوسط المخاطر	Stage 1	Stage 2	2,167,774
X9	لا يوجد عمليات	XX	2017/12/31	غير متوفرة	1	40	1	متدني المخاطر	Stage 1	Stage 1	548,931
X10	لا يوجد عمليات	XX	2019/06/30	متوفرة	5	31	2	متوسط المخاطر	Stage 1	Stage 2	3,288,026
المجموع											**2,653,134,469**

* تم رفع درجة التصنيف الائتماني الداخلي لتمثل التصنيف الائتماني المتوقع بنهاية 2019/12/31 في حال لم يتم معالجة المؤشرات السلبية المتعلقة بالعملاء مما يؤدي إلى انخفاض مرحلة التصنيف وزيادة الخسائر الائتمانية المتوقعة.

** تم رفع أعمار المستحقات لتمثل أعمار المستحقات المتوقع الوصل إليها في تاريخ 2019/12/31 في حال لم يتم سداد التزامات العملاء مما يؤدي إلى انخفاض مرحلة التصنيف وزيادة الخسائر الائتمانية المتوقعة.

بالنسبة للعميل X1 اعتبر أنه غير ملتزم بعملية الهيكلة الثانية لأنه تأخر عن سداد القسط الأول من أقساط الهيكلة لمدة 15 يوم، لذا لا يؤخذ بالاعتبار باقي المؤشرات، وفي حال لم يتم السداد سيصبح عمر المستحقات بتاريخ 2019/12/31 (30 يوم)، وبالتالي وحسب شروط الالتزام بعمليات الهيكلة يعتبر العميل غير ملتزم، وسترتفع درجة التصنيف الائتماني الداخلي لتصبح "10" أي أنه سيصبح دين متعثر "مرحلة ثالثة"، مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "3/عالي المخاطر".

بالنسبة للعميل X2 لديه عملية هيكلة أولى وملتزم بها، لذا تم الانتقال إلى المؤشرات الأخرى، حيث تبين أنه لا تتوفر لديه بيانات مالية حديثة ومدققة لمدة عامين وحسب شروط المعيار رقم /9/ يجب تزويدنا ببيانات مالية حديثة ومدققة بشكل سنوي على الأقل، بالتالي ستصبح درجة التصنيف الائتماني الداخلي "7" مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "3/عالي المخاطر"، وسيصبح تصنيفه "مرحلة ثانية".

بالنسبة للعميل X3 اعتبر أنه غير ملتزم بعملية الجدولة لأنه تأخر عن سداد القسط الثاني من أقساط الجدولة لمدة 15 يوم، لذا لا يؤخذ بالاعتبار باقي المؤشرات، وفي حال لم يتم السداد سيصبح عمر المستحقات بتاريخ 2019/12/31 35 يوم، وبالتالي وحسب شروط الالتزام بعمليات الجدولة يعتبر العميل غير ملتزم، وسترتفع درجة التصنيف الائتماني الداخلي لتصبح "10" أي أنه سيصبح دين متعثر "مرحلة ثالثة"، مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "3/عالي المخاطر".

بالنسبة للعميل X4 ليس لديه عمليات معالجة، لذا تم الانتقال للبيانات المالية حيث لا تتوفر لديه بيانات مالية حديثة ومدققة لمدة تزيد عن عامين، وحسب شروط المعيار رقم /9/ يجب تزويدنا ببيانات مالية حديثة ومدققة بشكل سنوي على الأقل، بالتالي ستصبح درجة التصنيف الائتماني الداخلي "7" مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "3/عالي المخاطر" وسيصبح تصنيفه "مرحلة ثانية".

بالنسبة للعميل X5 ليس لديه عمليات معالجة، لذا تم الانتقال للبيانات المالية حيث لا تتوفر لديه بيانات مالية حديثة ومدققة لمدة تزيد عن عام، وحسب شروط المعيار رقم /9/ يجب تزويدنا ببيانات مالية حديثة ومدققة بشكل سنوي على الأقل، بالتالي ستصبح درجة التصنيف الائتماني الداخلي "7" مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "3/عالي المخاطر" وسيصبح تصنيفه "مرحلة ثانية".

بالنسبة للعميل X6 لديه عملية هيكلة أولى وغير ملتزم بها فهي لا تؤثر على درجة مخاطره ، تتوفر لديه بيانات مالية حديثة ومدققة، لذا تم الانتقال إلى باقي المؤشرات لديه أعمار مستحقات 70 يوم، وفي حال لم يتم السداد سيصبح عمر المستحقات بتاريخ 2019/12/31 90 يوم، وتم رفع درجة التصنيف الائتماني الداخلي لتصبح "8" كونه سينتقل للمرحلة الثالثة في حالة عدم السداد حسب محددات المعيار رقم /9/ مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "3/عالي المخاطر".

بالنسبة للعميل X7 ليس لديه عمليات معالجة وتتوفر بيانات مالية حديثة ومدققة، لذا تم الانتقال إلى باقي المؤشرات، لديه أعمار مستحقات 71 يوم، وفي حال لم يتم السداد سيصبح عمر المستحقات بتاريخ 2019/12/31 91 يوم، وتم رفع درجة التصنيف الائتماني الداخلي لتصبح "8" كونه سينتقل للمرحلة الثالثة في حالة عدم السداد حسب محددات المعيار رقم /9/ مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "3/عالي المخاطر".

بالنسبة للعميل X8 ليس لديه عمليات معالجة، تتوفر لديه بيانات مالية حديثة ومدققة، لذا تم الانتقال إلى باقي المؤشرات، لديه أعمار مستحقات 14 يوم، وفي حال لم يتم السداد سيصبح عمر المستحقات بتاريخ 2019/12/31 34 يوم، مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "2/متوسط المخاطر" وسيصبح تصنيفه "مرحلة ثانية".

بالنسبة للعميل X9 ليس لديه عمليات، لا تتوفر لديه بيانات مالية حديثة ومدققة لمدة عامين وحسب شروط المعيار رقم /9/ يجب تزويدنا ببيانات مالية حديثة ومدققة بشكل سنوي على

الأقل، لديه أعمار مستحقات 20 يوم وفي حال لم يتم السداد سيصبح عمر المستحقات بتاريخ 2019/12/31 40 يوم، ولكن درجة التصنيف الائتماني الداخلي "1" أي أن كامل التزامات العميل مغطاة بتأمينات نقدية 100% وعليه لا يتم النظر إلى أي مؤشر أخر، مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "1/متدني المخاطر".

بالنسبة للعميل X10 ليس لديه عمليات، تتوفر لديه بيانات مالية حديثة ومدققة لذا تم الانتقال إلى باقي المؤشرات، لديه أعمار مستحقات 11 يوم، وفي حال لم يتم السداد سيصبح عمر المستحقات بتاريخ 2019/12/31 31 يوم، وبالتالي وحسب محددات المعيار رقم /9/ سيصبح تصنيف العميل مرحلة ثانية مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "2/متوسط المخاطر".

السيناريو الثاني: تم الالتزام بمؤشرات الإنذار المبكر وهو السيناريو المتفائل، تم استخدام الصيغة رقم(1) لمعالجة المؤشرات كما يلي:

الجدول رقم (17): السيناريو الثاني لتطبيق النموذج

العميل	عمليات المعالجة	حالة الالتزام	تاريخ أخر بيانات مالية	البيانات المالية	التصنيف الائتماني الداخلي المتوقع*	أعمار المستحقات المتوقعة**	التقييم النهائي	درجة مخاطر مؤشرات العميل النهائية	مرحلة التصنيف السابقة 2019/09	مرحلة التصنيف المتوقعة 2019/12	الخسائر الائتمانية المتوقعة المستوفاة 2019/12
X1	هيكلة ثانية	ملتزم	2018/12/31	متوفرة	7	0	2	متوسط المخاطر	Stage 2	Stage 2	224,241,367
X2	هيكلة أولى	ملتزم	2019/09/30	متوفرة	4	0	1	متدني المخاطر	Stage 1	Stage 1	3,978,078
X3	جدولة	ملتزم	2019/06/30	متوفرة	7	0	2	متوسط المخاطر	Stage 2	Stage 2	24,865,694
X4	لا يوجد عمليات	XX	2019/06/30	متوفرة	3	0	1	متدني المخاطر	Stage 1	Stage 1	366,254
X5	لا يوجد عمليات	XX	2019/09/30	متوفرة	4	0	1	متدني المخاطر	Stage 1	Stage 1	1,723,493
X6	هيكلة أولى	غير ملتزم	2019/06/30	متوفرة	6	0	2	متوسط المخاطر	Stage 1	Stage 1	6,088,087
X7	لا يوجد عمليات	XX	2018/12/31	متوفرة	4	0	1	متدني المخاطر	Stage 1	Stage 1	1,081,212
X8	لا يوجد عمليات	XX	2018/12/31	متوفرة	5	0	1	متدني المخاطر	Stage 1	Stage 1	1,001,175
X9	لا يوجد عمليات	XX	2017/12/31	غير متوفرة	1	40	1	متدني المخاطر	Stage 1	Stage 1	20,636
X10	لا يوجد عمليات	XX	2019/09/30	متوفرة	5	0	1	متدني المخاطر	Stage 1	Stage 1	1,715,619
المجموع											**265,081,615**

*تم تخفيض درجة التصنيف الائتماني الداخلي لتمثل التصنيف الائتماني المتوقع بنهاية 2019/12/31 في حال تمت معالجة المؤشرات السلبية المتعلقة بالعملاء مما يؤدي إلى تحسن مرحلة التصنيف وانخفاض الخسائر الائتمانية المتوقعة.

** تم تخفيض أعمار المستحقات لتمثل أعمار المستحقات المتوقع الوصل إليها في تاريخ 2019/12/31 في حال تم سداد التزامات العملاء مما يؤدي إلى تحسن مرحلة التصنيف وانخفاض الخسائر الائتمانية المتوقعة.

بالنسبة للعميل X1 تمت معالجة المؤشرات السلبية وتم متابعة العميل لسداد مستحقاته، وبالتالي اعتبر أنه ملتزم بعملية الهيكلة الثانية، وتحسنت درجة التصنيف الائتماني الداخلي وأصبحت "7" نتيجة الالتزام، مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "2/متوسط المخاطر" وسيصبح تصنيفه "مرحلة ثانية".

بالنسبة للعميل X2 لديه عملية هيكلة أولى وملتزم بها، قام بتزويدنا بيانات مالية حديثة ومدققة وأصبحت درجة التصنيف الائتماني الداخلي الناتجة عن دراسة بياناته المقدمة "4"، مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "1/متدني المخاطر" وسيصبح تصنيفه "مرحلة أولى".

بالنسبة للعميل X3 تمت معالجة المؤشرات السلبية وتم متابعة العميل لسداد مستحقاته، وبالتالي اعتبر أنه ملتزم بعملية الجدولة، وتحسنت درجة التصنيف الائتماني الداخلي وأصبحت "7" نتيجة الالتزام، مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "2/متوسط المخاطر" وسيصبح تصنيفه "مرحلة ثانية".

بالنسبة للعميل X4 قام بتزويدنا بيانات مالية حديثة ومدققة وأصبحت درجة التصنيف الائتماني الداخلي الناتجة عن دراسة بياناته المقدمة "3"، مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "1/متدني المخاطر" وسيصبح تصنيفه "مرحلة أولى".

بالنسبة للعميل X5 قام بتزويدنا بيانات مالية حديثة ومدققة وأصبحت درجة التصنيف الائتماني الداخلي الناتجة عن دراسة بياناته المقدمة "4"، مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "1/متدني المخاطر" وسيصبح تصنيفه "مرحلة أولى".

بالنسبة للعميل X6 تم سداد مستحقاته، وتحسنت درجة التصنيف الائتماني الداخلي حيث تم اعتماد اخر درجة تصنيف مثبتة لدينا وهي "6" مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "2/متوسط المخاطر" وسيصبح تصنيفه "مرحلة أولى".

بالنسبة للعميل X7 تم سداد مستحقاته، وتحسنت درجة التصنيف الائتماني الداخلي حيث تم اعتماد اخر درجة تصنيف مثبتة لدينا وهي "4" مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "1/متدني المخاطر" وسيصبح تصنيفه "مرحلة أولى".

بالنسبة للعميل X8 تم سداد مستحقاته، مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "1/متدني المخاطر" وسيصبح تصنيفه "مرحلة أولى".

بالنسبة للعميل X9 ليس لديه عمليات معالجة، لا تتوفر لديه بيانات مالية حديثة ومدققة لمدة عامين وحسب شروط المعيار رقم /9/ يجب تزويدنا ببيانات مالية حديثة ومدققة بشكل سنوي على الأقل، لديه أعمار مستحقات 20 يوم وفي حال لم يتم السداد سيصبح عمر المستحقات بتاريخ 2019/12/31 40 يوم، ولكن درجة التصنيف الائتماني الداخلي "1" أي أن كامل التزامات العميل مغطاة بتأمينات نقدية 100% وعليه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار أي مؤشر آخر، مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "1/متدني المخاطر".

بالنسبة للعميل X10 تم سداد مستحقاته، مما يجعل درجة مخاطر مؤشراته النهائية هي "1/متدني المخاطر" وسيصبح تصنيفه "مرحلة أولى".

المقارنة:

الجدول رقم (18): المقارنة بين السيناريوهات المطبقة باستخدام النموذج

العميل	الربع السابق 2019/9/30		السيناريو المتشائم			السيناريو المتفائل		
	مرحلة التصنيف	الخسائر الائتمانية المتوقعة المستوفاة	مرحلة التصنيف المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة المستوفاة	التغيير	مرحلة التصنيف المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة المستوفاة	التغيير
X1	Stage 2	227,866,186	Stage 3	1,779,031,525	1,551,165,339	Stage 2	224,241,367	(3,624,819)
X2	Stage 1	1,198,791	Stage 2	48,821,255	47,622,464	Stage 1	3,978,078	2,779,287
X3	Stage 2	3,518,325	Stage 3	602,034,844	598,516,519	Stage 2	24,865,694	21,347,369
X4	Stage 1	311,166	Stage 2	7,717,436	7,406,270	Stage 1	366,254	55,088
X5	Stage 1	1,896,145	Stage 2	41,062,375	39,166,230	Stage 1	1,723,493	(172,652)
X6	Stage 1	–	Stage 3	77,950,146	77,950,146	Stage 1	6,088,087	6,088,087
X7	Stage 1	14,079,443	Stage 3	90,512,157	76,432,714	Stage 1	1,081,212	(12,998,231)
X8	Stage 1	593,006	Stage 2	2,167,774	1,574,768	Stage 1	1,001,175	408,169
X9	Stage 1	634,053	Stage 1	548,931	(85,122)	Stage 1	20,636	(613,417)
X10	Stage 1	942,134	Stage 2	3,288,026	2,345,892	Stage 1	1,715,619	773,485
المجموع		**251,039,249**		**2,653,134,469**	**2,402,095,220**		**265,081,615**	**14,042,366**

بناءً على النتائج التي تم توصل إليها من استخدام نموذج مؤشرات الإنذار المبكر لتعثر العملاء ومن خلال إجراء المقارنات أعلاه تبين أنه:

- في حال عدم الالتزام بمؤشرات الإنذار المبكر وعدم معالجتها سيكون رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة بنهاية 2019/12/31 "2,653 " مليون ليرة سورية أي أنه سيتم استيفاء خسائر ائتمانية متوقعة إضافية بقيمة "2,402 " مليون ليرة سورية.
- في حال تم الالتزام بمؤشرات الإنذار المبكر وتم معالجتها سيكون رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة بنهاية 2019/12/31 "265 " مليون ليرة سورية أي أنه سيتم استرداد خسائر ائتمانية متوقعة بقيمة "14 " مليون ليرة سورية.

وهذه النتائج تبين ضرورة الالتزام بمؤشرات الإنذار المبكر ومعالجتها بأسرع وقت ممكن، لكي يتجنب المصرف استيفاء خسائر ائتمانية إضافية بقيمة كبيرة.

يوضح الشكل أدناه أرصدة الخسائر الائتمانية المتوقعة المستوفاة بنهاية 2019/12/31 في ضوء افتراضات كل من السيناريو المتشائم والسيناريو المتفائل بالمقارنة مع رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة في 2019/9/30

الشكل رقم (12) أرصدة الخسائر الائتمانية المتوقعة المستوفاة بنهاية 2019/12/31

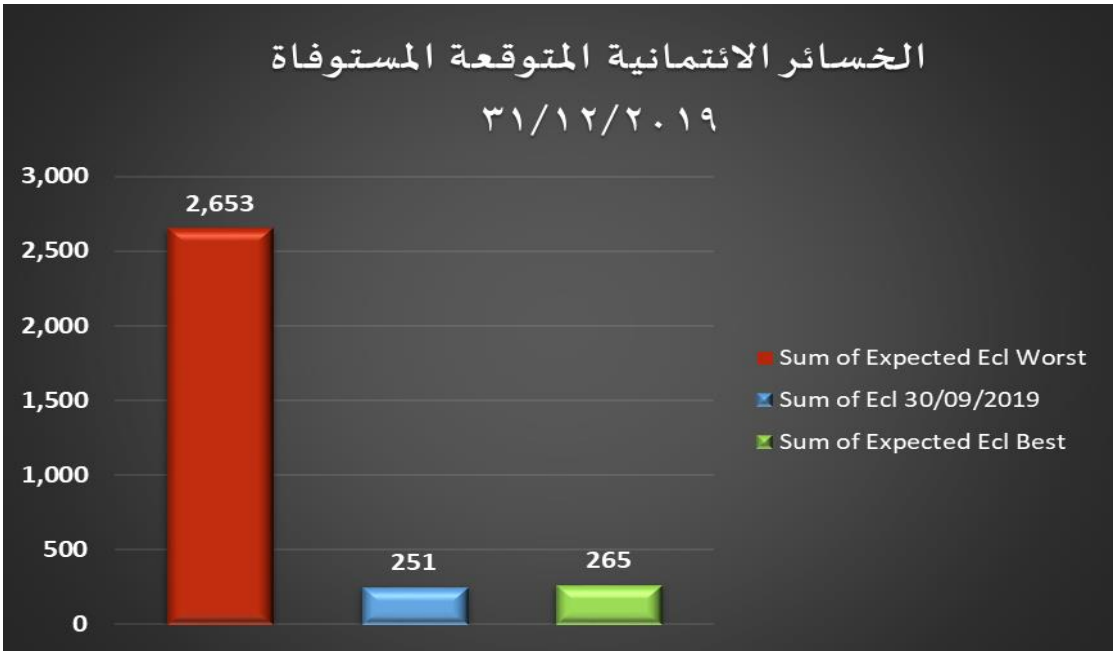

النتائج:

أهم النتائج التي تم توصل إليها من خلال هذا البحث:

1- فعالية نموذج الإنذار المبكر، حيث تبين:

- قدرة النموذج على التنبؤ المسبق بمخاطر العميل
- تطبيق النموذج يساعد على تحسين مرحلة تصنيف العميل وبالتالي تجنب استيفاء خسائر ائتمانية متوقعة إضافية.

التوصيات:

1- ضرورة تطبيق نموذج مؤشرات الإنذار المبكر لتعثر العميل بأسرع وقت ممكن، من خلال إلزام المصرف الدوائر ذات الصلة باعتماده.

2- يتوجب على موظفي الرقابة تتبع العملاء بشكل أكبر بوساطة هذا النموذج، وإرسال التقارير إلى الدوائر المعنية قبل عشرين أو خمسة عشر يوماً من نهاية الشهر لإتاحة الوقت الكافي لمتابعة العملاء من قبلهم، بالإضافة إلى تتبع الالتزام بعمليات المعالجة بشكل أكثر دورية.

3- تطوير النموذج بعد فترة من خلال دراسة المزيد من المؤشرات المتعلقة بالعملاء حتى يكون هناك كفاءة أكثر في تقييم درجة المخاطر ومتابعة العملاء بشكل آني ودوري بما يتناسب مع الظروف المحيطة.